

الحقوق والنفقات

بين الزوجين في الشريعة الإسلامية

د. عبد الله محمد سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾

قرآن كريم

٢٢٨ البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به
وابتغوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات
للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم
الدين .

أما بعد : فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين
قلوبهم فصاروا إخواناً بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أمة بعد
أن كانوا متباعدين ومتباغضين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا﴾ (٢) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة
والحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع
ومصالح في طاعة الله سبحانه .

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به
وابتغوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات
للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم
الدين .

أما بعد : فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين
قلوبهم فصاروا إخواناً بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أمة بعد
أن كانوا متباعدين ومتباغضين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا﴾ (٢) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة
والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع
ومصالح في طاعة الله سبحانه .

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

١ - حقوق الإنسان في الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به
وابتغوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات
للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم
الدين .

أما بعد : فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين
قلوبهم فصاروا إخواناً بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أمة بعد
أن كانوا متباعدين ومتباغضين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا﴾ (٢) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة
والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع
ومصالح في طاعة الله سبحانه .

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد
إمام الأنبياء وسيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا به
وابتغوا النور الذي أنزل معه فكانوا بحق مشاعل للهدى ومنارات
للعلم والمعرفة ، ومن تبعهم بإحسان وسار على هداهم إلى يوم
الدين .

أما بعد : فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين فجمع الله به الناس وألف بين
قلوبهم فصاروا إخواناً بعد أن كانوا متفرقين ، وصاروا أمة بعد
أن كانوا متباعدين ومتباغضين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ
ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١) .

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ
إِخْوَانًا﴾ (٢) .

ولقد جمع الله الناس بالإسلام ، وربط بينهم بأخوة العقيدة
والمحبة الخالصة في الله سبحانه وبما يوجد بين الناس من منافع
ومصالح في طاعة الله سبحانه .

(١) سورة الحجرات : آية ١٣ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٠٣ .

أبين أنه لا يجوز لأحد الزوجين أن يتصل أو يتهرب مما وجب عليه تجاه الآخر .

وأنه بقدر ما له من حق فقد وجب عليه أيضاً أن يقدم ما عليه من واجب هو حق في مقابلة الذي وجب له ؛ والتقابل بذلك يعد بمثابة فهم جديد ومفهوم يوضح ما يجب للزوجين وما يجب عليهما ؛ وهو تعبير لم أسبق إليه فيما أعتقد ؛ وهو لا يعد من الأمور التي تغير في معاني الحقوق بين الزوجين أو تضيف إليهما ما يغير من مفهومهما .

وإنما التقابل إضافة مفيدة وموضحة إن شاء الله تعالى قصدت من عرضها أن أضيف فهماً جديداً وعميقاً لأهمية الحقوق الزوجية التي يغفل عنها كثير من الناس .

وإن عرف بعض الأزواج أو بعض الزوجات ماله فقد لا يعرف ما عليه ؛ فالتقابل هنا وإبرازه في الحقوق الزوجية إنما يعني عموم المعرفة بما يجب للزوج والزوجة وما يجب عليهما أيضاً .

والتقابل يعني أيضاً أنه لا تكفي المعرفة من قبيل الزوجين لما يجب لهما وما يجب عليهما ؛ بل التقابل يعني المعرفة والالتزام والعمل .

إذ إن المعرفة تعني علم الإنسان بما وجب له وما وجب عليه ؛ وإحساس الزوجين بأن الواجب عليهما لم يجب من فراغ وإنما وجب عليهما مقابل ما وجب لهما يجعل كل طرف يحس بالمسئولية ويشعر بها ويؤدي ما وجب عليه ؛ فالتقابل إذا

٨٠٤١٥ هـ / ١٤١٣ م

مكة المكرمة

عبد الله محمد سعيد

دكتور

.
 الحمد لله رب العالمين .
 العمل على جعله ، وأن يقع به أنه نعم الأول ولهم
 وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كما أرجو سبحانه أن
 بين الأرواحين) .
 عندنا عرض موضوع بحثي هذا (الحقوق الثقافية
 في الحقوق الشخصية ، أن أوفق في أفضلية جديد في
 وأبني وإن كنت قد سئلت كثير من الباحثين الذين كانوا
 عليها .
 دافع للمعرفة والعلوم والعمل في وجه الأرواحين وما تحب

٨٠٤١٥ هـ / ١٤١٣ م

مكة المكرمة

عبد الله محمد سعيد

دكتور

.
 الحمد لله رب العالمين .
 العمل على جعله ، وأن يقع به أنه نعم الأول ولهم
 وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كما أرجو سبحانه أن
 بين الأرواحين) .
 عندنا عرض موضوع بحثي هذا (الحقوق الثقافية
 في الحقوق الشخصية ، أن أوفق في أفضلية جديد في
 وأبني وإن كنت قد سئلت كثير من الباحثين الذين كانوا
 عليها .
 دافع للمعرفة والعلوم والعمل في وجه الأرواحين وما تحب

٨٠٤١٥ هـ / ١٤١٣ م

مكة المكرمة

عبد الله محمد سعيد

دكتور

.
 الحمد لله رب العالمين .
 العمل على جعله ، وأن يقع به أنه نعم الأول ولهم
 وأرجو أن أوفق في قصدي وسعي ؛ كما أرجو سبحانه أن
 بين الأرواحين) .
 عندنا عرض موضوع بحثي هذا (الحقوق الثقافية
 في الحقوق الشخصية ، أن أوفق في أفضلية جديد في
 وأبني وإن كنت قد سئلت كثير من الباحثين الذين كانوا
 عليها .
 دافع للمعرفة والعلوم والعمل في وجه الأرواحين وما تحب

مثل ما لهن عليهم إلا ما ميزهم به من الرياسة ، فالواجب على الرجال بمقتضى كفالة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن في النفوس احتراماً يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه ، فإن الإنسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدباً عالماً .

ومن الأدلة على أن الحقوق بين الزوجين متقابلة وأنهما يشتركان في بناء الأسرة التي هي إحدى لبنات المجتمع ، أنه سبحانه قد خاطب النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال ، وجعل لهن عليهن مثل ما جعله لهم عليهن ، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة من آيات القرآن الكريم وبايع النبي ﷺ المؤمنين كما بايع المؤمنين وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم .

وقد أجمعت على ما مضى به الكتاب والسنة من أن النساء مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة كما يجزي الرجال أفيجوز بعد هذا كله أن تحرم المرأة بما عليها من الواجبات والحقوق لربها ولزوجها ولأولادها ولذي القربى وللناس جميعاً ؟ .

وفي قوله سبحانه : ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ فهو يوجب على المرأة أشياء وعلى الرجل أشياء ، ذلك أن هذه الدرجة ، هي درجة الرياسة التي فصلها الله سبحانه في قوله : ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹ : ۱۸۷۸ - ۱۸۷۹

الله عليهن لأزواجهن» .

وقيل : إن لهن على أزواجهن ترك مضارتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن^(١) .

وهكذا نرى أن على كل فرد في الأسرة أن يعطي بقدر ما يأخذ هذا هو الأصل في تلك المسألة .

ولقد تسبب ضعف الإيمان عند كثير من الناس في نسيانهم ما لهم وما عليهم وإهمالهم لذلك ، فهم يريدون أن يأخذوا دون أن يعطوا ، وليس هذا هو مفهوم الإسلام ومنهجه .

إن الإسلام قد أرسى قواعد الحقوق والواجبات بين الزوجين في إطار من العدل الذي يصون حياة الأسرة ويحميها من الانهيار والضياع .

وعندما يلتزم كل من الزوجين بما له وما عليه ويحرص على أدائه فلسوف نجد الاستقامة والهدوء وقد عمت أفراد تلك الأسرة .

وليس صحيحاً أن التقابل في حقوق الزوجين هو تقابل في حقوق مادية فقط ؛ إنما التقابل في الأساس تقابل في جميع الحقوق بين الزوجين المعنوي منها والمادي ؛ فمن المعنوي : حسن المعاشرة بين الزوجين ، وكذلك حسن المعاملة بينهما ، وتبادل المودة التي تنمي العلاقة الزوجية وتصونها عندما تعصف بها رياح الفرقة ؛ وغير ذلك الكثير من الحقوق الأدبية والمعنوية بين الزوجين .

(١) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٣ — ص ١٢٤ .

(1) የገንዘብ ጥገና ሪፖርት 2 ኃ ሃሃ

۱. لیسٹ کے تحت دیے گئے تمام شعبوں میں
 ۲. لیسٹ کے تحت دیے گئے تمام شعبوں میں

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ २ ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ३ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ ४ ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ५ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ ६ ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ७ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ ८ ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ९ ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥ १० ॥

[illegible]

۱. در بیان این که هر کس که در راه حق باشد، خداوند او را یاری دهد و هر کس که در راه باطل باشد، خداوند او را یاری ندهد.

الجميع في جميع احوالهم
والجميع في جميع احوالهم

۱۲۰ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّيِّئَاتِ﴾
 ۱۲۱ : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْفِتْنَةَ مِنْكُمْ﴾

[illegible]

فقد أمرهم أن يوفوا بما عليهم من حقوق لزوجاتهم ، فأعطاء الرجل الدرجة في قوله سبحانه : ﴿وَاللرَّجَالُ عَلَيْهَا دَرَجَةٌ﴾ إنما يعني أنه بقدر ما جعل الله سبحانه للرجال على النساء من الاقتدار فقد حثهم أن يوفوا من حقوقهم أكثر ، فكان ذلك كالتهديد للرجال في الإقدام على مضايقة النساء ، وإيذاهن ، وذلك لأن كل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب منه أقبح واستحقاقه للزجر أشد .

وكما أن الحقوق متقابلة بين الزوجين فإن الله سبحانه قد جعل المنافع بين الزوجين مشتركة أيضاً ويحرص كل منهما على تحصيلها .

وأول تلك المنافع إشباع الرغبة الجنسية واستمتاع كل من الزوجين بها ، إذ المقصود الأول من الزوجية إنما هو السكن والألفة والمودة .

ثانياً : الانتساب والتقارب بين الزوجين وزيادة التعاون بين أهل الزوجة وأهل زوجها .

ثالثاً : التوارث بين الزوجين « فإنها ترث زوجها وزوجها يرثها .

رابعاً : ثبوت نسب الأبناء بينهما .

خامساً : تكوين الأسر والعائلات وغير ذلك .

كل ذلك وغيره من الحقوق مشترك بين الزوجين ، بل يمكن أن يقال : إن حظ المرأة في ذلك أوفر وأكثر .

ثم بينا جانباً من المنافع المشتركة بين الزوجين ، هناك الحقوق التي تخص كلا من الزوجة والزوج ، وهي متقابلة وكثيرة

العدل مع الزوجة وبين الزوجات ، وكذلك حسن المعاشرة ،
الحفاظ على المرأة وحمايتها من كل مكروه مع لين الكلام ولين
الجانب .

ونجد أيضاً أن الله سبحانه قد فرض للزوج حقوقاً على
زوجته تقابل ما فرض للزوجة على زوجها ؛ ومن هذه الحقوق ،
احتباس الزوجة لحق الزوج وتمكين الزوجة لزوجها من نفسها ،
كذلك حق الطاعة للزوج فيما يرضى الله سبحانه وما هو طاعة
له عز وجل ؛ ومن حقوق الزوج عليها كذلك : القرار في البيت
وخدمة زوجها وأولادها وكذلك حسن معاشرة الزوج ومعاملته
بالمعروف .

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي أشرنا إليها فيما
سبق إجمالاً ونوردها الآن بشيء من التفصيل .
وهذه الحقوق رباط متين لا يملك أحد الزوجين حله لأى
سبب وتحت أية مبررات .

ومن هذه الحقوق المشتركة : حل العشرة الزوجية واستمتاع
كل منهما بالآخر ، وهذا الحق مشترك بين الزوجين يحل به
استمتاع كل منهما بالآخر فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها
منه ، وهذا الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاركتها
معاً لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما :

قال الله تعالى : ﴿وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى
بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٢١ .

٧٧١ م ٢١ شعبان سنة ١٢٩٠ هـ (١)

والمستوفى بالحق المأثور من الآثار والسنن والروايات
والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

والأخبار والكتب والرسائل والكتب والرسائل والكتب

كثيراً^(١) .

هذه نظرة عامة إلى بعض الحقوق المشتركة بين الزوجين والتي إن حافظ كل طرف عليها فسوف تستمر الحياة الزوجية ويسودها الود والوئام .

والحقوق المتقابلة بين الزوجين وهي الحقوق التي تخص الزوجة أو تخص الزوج ، فنجد أن الله تعالى قد جعل هذه الحقوق متقابلة بين الزوجين ، فبقدر ما يعطي الزوج لزوجته بقدر ما تعطي الزوجة لزوجها حتى مع اختلاف نوع الحق الذي يقابل الحق الذي وجب للآخر .

فنجد المهر قد أوجبه الله تعالى على الزوج حقاً لزوجته ، وهو قدر من المال يدفعه الزوج لزوجته ليس ثمناً كالثمن في البيع ، وإنما هو دليل على أن الزوج يقدر الزوجة وهي في أعز مكان عنده ، حيث بذل لها أعز ما يملك بعد النفس وهو المال ، فالمهر بذلك دليل حب وتقدير .

والصداق — كما سماه القرآن — هو هدية ، وعطية ونحلة ، قال تعالى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً...﴾^(٢) الآية .

والهدية والعطية غالباً ما تكون دليلاً على تكريم باذنها وإعزازها لمن تقدم إليه ، هكذا نجد الصداق قدمه الزوج لزوجته

(١) سورة النساء : آية ١٩ .

(٢) سورة النساء : آية ٤ .

وتعددت صور النشوز الذي يسقط نفقة الزوجة .
ومن ذلك — كما قرر فقهاء الحنابلة — أن الزوجة لو
حبست ولو ظلماً أو صامت أو حجت تطوعاً بدون إذن زوجها
أو حتى نذرت صوماً أو حجاً ، أو صامت كفارة عليها ،
أو صامت قضاء رمضان مع سعة في الوقت بدون إذن زوجها
فإن ذلك يعد نشوزاً^(١) . أو سافرت لنزهة أو لزيارة .
فإنها في كل ذلك تسقط نفقتها لأنها منعت نفسها عنه
بسبب ليس من جهته فسقطت لذلك نفقتها ، لأن التمكين
والاحتباس في كل ذلك قد تخلف .
ولأن النفقة إنما تجب للزوجة في مقابل التمكين ، فإن وجد
وجدت النفقة وإن عدم بسبب ليس من جهة الزوج سقطت
النفقة بعده .

إن هذا يعني أن التمكين هو حق أساسي للزوج على زوجته
نظير محافظة الزوج على حق زوجته في الإنفاق عليها .
وإذا كانت الزوجة قد وجب عليها التمكين لحق زوجها
نظير حقها في النفقة ، فإن الفقهاء قد قرروا أن الزوجة إذا
مكنت زوجها منها وحبست نفسها لحقه ثم سافر أو غاب
عنها أو كان به مانع من معاشرته زوجته ، فإن النفقة تجب
للزوجة على زوجها حتى مع فقد التمكين لمعناه الأساسي بعدم
المعاشر الزوجية لأن السبب في ذلك من جهة الزوج وليس من
جهة الزوجة ، فحقها ثابت مادامت قد أدت ما عليها لزوجها

(١) كشاف القناع للبهوتي ج ٥ ص ٤٧٣ .

حاشية الروض المربع للشيخ الفيري ، ج ٧ ص ١١٥ ، ١١٦ .

۱. در مورد این : «...» (۱)

۲. در مورد این : «...» (۲)

در مورد این : «...» (۳)

در مورد این : «...» (۴)

در مورد این : «...» (۵)

در مورد این : «...» (۶)

فقد أوجب سبحانه للزوج على زوجته في مقابل ذلك حقوقاً
تعد بمثابة الضمان والأمان لبقاء الحياة الزوجية واستمرارها .
ومن ذلك : حق الزوج على زوجته في الطاعة له بالمعروف
وفيما يرضي الله سبحانه .

إذاً فإن الطاعة التي وجبت للزوج على زوجته ليست طاعة
عمياء أو ليس لها حدود .

إنها طاعة فيما هو طاعة الله سبحانه وفيما هو مستطاع
حسب ما حدده الشرع وفصله ، أما إذا كانت في غير ذلك ،
فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد أوجب الله سبحانه للزوج على زوجته كذلك حق
القوامة ، والقوامة تعني رعاية الزوج لشؤون زوجته وبيتها وقيامه
على مصالحهم حيث أهله الله سبحانه لذلك لما أودع فيه من
عقل يستطيع به تدبير أمور الحياة وقيادة بيته قيادة حكيمة
وسليمة .

وقد وجبت القوامة للزوج أيضاً لما آتاه الله سبحانه من القوة
التي يستطيع بها تحصيل الرزق والمعاش لبيته وأسرته ، فنستطيع
أن نقول إن حق القوامة كما أنه واجب للزوج فهو واجب عليه
أيضاً .

أما أنه واجب فهذا ما أمر الله سبحانه ، حيث قال :
﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وبما أنفقوا من أموالهم﴾^(١) .

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

٧٧١ م ٢١ شعبان سنة ١٢٩٠ هـ (١)

والمستوفى بالحق المأثور من القرآن الكريم والسنن المطهرة
والأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

هو المأثور من كتب الرجال والآثار الثابتة من كتب الرجال.

فالقسم الأول : الصالحات القانتات الحافظات لحقوقهن وحقوق أزواجهن وقبل ذلك حقوق الله سبحانه ، وهؤلاء يرضى الله عنهم لأنهن صُنَّ حقوق الله سبحانه وحقوق أزواجهن في طاعة الله سبحانه .

وأما القسم الثاني : فهن الناشرات الخارجات على طاعة الله فيما أمرهن به من طاعة أزواجهن ، وصور نشوز المرأة كثيرة ومتعددة .

فهؤلاء قد أعطى الله سبحانه للأزواج حق تأديبين إذا صدر منهن ما يسيء للعلاقة الزوجية أو يعطل الغرض من الزواج ، وذلك لأن الزوج هو القيم على مصالح بيته وزوجته وأسرته . وقد أعطى الله سبحانه الزوج حق تأديب الزوجة ، لأن كل مجتمع لا يكون له مسئول عنه مهما كان حجم هذا المجتمع ومهما كان نوعه فإن مصيره إلى الضياع والفشل .

ولعل الشاهد على ذلك أن الحياة لا تسير في أى تجمع فيها إلا إذا كان هناك لهذا المجتمع راع مسئول عنه يثيب المخلص ويعاقب المسيء والبيت بالتأكيد هو تجمع صغير يحتاج إلى من يقوم على أموره من جميع ما يلزم لهذا البيت . تلك هي حقوق الزوجية وهذا هو معنى التقابل فيها قد جعله الله وسيلة لصيانة تلك الحقوق والحفاظ عليها من كل من الزوج والزوجة .

بل نستطيع أن نقول إن صيانة حقوق الزوجة هو الهدف الأساسي لذلك ، وإن صان الزوج حقوق زوجته فلسوف يدفعها ذلك لصيانة حقوق زوجها وصيانة بيتها وأولادها .

التمسك بشرع الله تعالى ، حيث الالتزام بما للزوجة من حقوق وما عليها من واجبات ، والزوج كذلك .

إن التقابل في حقوق الزوجية إنما هو وسيلة لضمان تلك الحقوق وصيانتها من الضياع .

وللرد على من يقول إن قرار المرأة في بيتها هو وسيلة لهضم حقها ، نقول :

إن الله تعالى قد شرع من الأحكام والقواعد ما تصان به المرأة وما يدفع عنها كل سوء ، ونجد ذلك واضحاً في أمر الله تعالى الأزواج بحسن معاشره الزوجات بكل ما تدل عليه هذه العبارات من مودة وألفة ولين في الكلام وحسن معاملة في كل الأمور ، حيث يقول الله سبحانه : ﴿وعاشروهن بالمعروف ..﴾ (١) الآية .

ويقول الرسول — ﷺ — : «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» .

وقد أمر الله تعالى أن تكون المرأة أمانة في عنق زوجها عليه أن يصونها وألا يقدم لها ما يضرها في نفسها أو دينها أو مالها ، فقال سبحانه ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ..﴾ (٢) الآية ، وقال سبحانه : ﴿ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا ...﴾ (٣) الآية .

(١) سورة النساء : من الآية ١٩ .

(٢) سورة الطلاق : آية ٦ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣١ .

هذا وقد قصدت من عرض هذا البحث في الحقوق المتقابلة بين الزوجين أن أبين تلك الحقوق وأن أظهرها بأسلوب جديد إلى حد ما .

ألا وهو التقابل بين تلك الحقوق وإظهارها على أنها عطاء من الزوج لزوجته يقابله عطاء من الزوجة لزوجها ورعاية وإصلاح تستقيم من خلاله الحياة الزوجية وينمو عودها .. وقد كان أمامي لتوضيح ذلك وإظهاره عدة سبل .

منها عرض حقوق الزوجة وكذلك عرض حقوق الزوج ووضع كل حق أمام الواجب الذي يقابله ، بمعنى أن نضع حق الزوجة في الصداق مثلاً ويقابله حق الزوج في الاحتباس الذي هو احتباس الزوجة لحق لزوجها .

وأما المسلك الثاني : فهو عرض حقوق الزوجة على حدة على أنها قسم مستقل تماماً ، ثم عرض حقوق الزوج كذلك ، ثم بيان فلسفة التقابل ومعناه ، والغرض الذي أقصده من ذلك في فصل تمهيدي يسبق عرض الحقوق وبيانها .

وقد آثرت أن أتبع المسلك الثاني الذي يتضمن عرض فصل تمهيدي عن معنى التقابل وفلسفته في الحقوق الزوجية لأبين من خلاله ما قصدته وما أريد أن أظهره للقارئ من خلال هذا البحث .

ثم عرضت حقوق الزوجية كلا على حدة .

الباب الأول : حقوق الزوجة على زوجها .

الباب الثاني : حقوق الزوج على زوجته .

ولعل الذي دفعني لأن أسلك هذا الطريق عند عرض الحقوق

الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .
 الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة .
 الفصل الثالث : حق الزوجة في العدل .
 وأما الباب الثاني : فهو يتضمن حقوق الزوج على زوجته ،
 وقد قسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول :
 الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
 الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين والقرار في البيت .
 الفصل الثالث : حق الزوج في ولاية التأديب .
 ونلقي بعض الضوء على أبواب البحث وفصوله ومباحثه .
 أما الباب الأول : فقد تضمن ثلاثة فصول :
 الفصل الأول : في حق الزوجة في المهر .
 وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث :
 المبحث الأول : في تعريف المهر ومذاهب الفقهاء في ذلك
 والدليل على وجوب المهر ثم حكمه ، ولماذا شرعه الله سبحانه
 وتعالى .
 وأما المبحث الثاني : فقد تضمن ما يجوز أن يكون مهراً
 وما لا يجوز ومقدار المهر ، وقد بينت خلاف الفقهاء في
 ذلك .
 ثم بينت مسألة هامة في هذا المقام وهي :
 هل يجوز أن تكون المنافع والمصالح مهراً أم لا ؟ وبينت
 خلاف الفقهاء في ذلك مع الدليل والمقارنة .
 وأما عن مقدار المهر فقد بينت موقف الفقهاء ومذاهبهم في
 هذه المسألة مع الدليل والمقارنة .

مع العلم بأن الأساقفة في هذه المصالحات لم يثبتوا وقد
والأشياء وغيرها.

بأن الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

المقارنة والترجيح .

وأما المبحث الثالث : فقد بينت فيه كيفية تقدير النفقة للزوجة وخلاف الفقهاء في ذلك .

وهل يجب أن يراعى في ذلك حال الزوج أو حال الزوجة أو حالهما معاً ، مع الدليل والمقارنة والترجيح .

وأما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل ، فقد بينت فيه ما تشتمل عليه النفقة الواجبة للزوجة من طعام وكسوة وسكني ، ومذاهب الفقهاء في ذلك مع الأدلة والترجيح .

ثم عالجت في نهاية هذا المبحث مسألة هامة ، ألا وهي أجره الطبيب وثن الأدوية ، هل تدخل في النفقة الواجبة للزوجة أم لا ، ناقشت هذه المسألة وبينت كيف أن جميع الفقهاء قد قرروا أن أجره الطبيب وثن الأدوية لا تدخل في النفقة الواجبة للزوجة على زوجها .

ثم تساءلت كيف يقرر الفقهاء أن الخادم من مستلزمات النفقة إن كانت الزوجة ممن يخدم مثلها ، ثم تكون أجره الطبيب وثن الأدوية ليسا من مستلزماتها ، وأيهما أهم للزوجة ؟ .

ثم إن النفقة تجب على قدر الكفاية ، ومن الكفاية قطعاً العلاج إذ كيف تعيش الزوجة مع زوجها وهي مريضة ، وهو مسئول عنها ، ونقول : إن العلاج ليس من مستلزمات النفقة ؟ !! .

وأما الفصل الثالث والأخير في حقوق الزوجة ، فهو حق الزوجة في العدل .

مع العلم بأن الأساقفة في هذه المصالحات لم يثبتوا وقد
والأشياء وغيرها.

بأن الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من
الأساقفة في هذه المصالحات لا تستحق العقوبة من

ثم بينت مذاهب الفقهاء في ذلك مع الدليل وال ترجيح .
ثم بينت حكم القسم بين الزوجات في السفر مع الدليل
والترجيح .

وأما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل : فقد تناولت
فيه حق الزوجة في طلب التفريق عند عدم العدل مع بيان
مذاهب الفقهاء في ذلك ودليل كل مذهب وال ترجيح .
وأما الباب الثاني : فهو في حقوق الزوج على زوجته ، وقد
عرضت في هذا الباب الحقوق التي أوجبها الله سبحانه للزوج
على زوجته .

وفي التقديم لهذا الباب بينت سبب تقديم حقوق الزوجة
على حقوق الزوج ، وذكرت من أسباب ذلك أن الزوج هو
المطالب دائماً بالبذل والعطاء والإيثار . وكذلك فإن الرجل يبني
بيته أولاً ، فيختار الزوجة ثم يقدم لها المهر ويعقد عليها ثم
يحضر الزوجة إلى بيته ثم يرعى بيته بالقوامة والنفقة ، فبعد بناء
البيت وتكوينه تثبت الحقوق لكلا الزوجين .

وقد قسمت هذا الباب في حقوق الزوج إلى ثلاثة فصول :
الفصل الأول : حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
الفصل الثاني : حق الزوج في التمكين وقرار الزوجة في
البيت .

الفصل الثالث : حق الزوج في القوامة وولاية التأديب .
أما الفصل الأول : وهو حق الزوج في الاحتباس والطاعة .
فقد بينت فيه معنى الاحتباس وهو انتقال الزوجة إلى بيت
زوجها واحتباسها لحقه دون سواه ، والطاعة كذلك لزوجها التي

مع العلم بأن الأساقفة في هذه المصالحات لم يثبتوا وقد
والله اعلم بالصواب.

المسألة الثانية في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الثالثة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الرابعة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الخامسة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة السادسة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة السابعة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الثامنة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة التاسعة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة العاشرة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الحادية عشرة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

المسألة الثانية عشرة في معرفة الحقيقة لا تستحق الترخيص من
وهي في سنة الترخيص.

الزوجة إذا لم تمكن زوجها منها التمكين الشرعي الذي يمكن معه المعاشرة الزوجية فإنها تعد ناشراً ولا تجب لها النفقة على زوجها .

وأما قرار الزوجة في البيت فهو أن تلزم الزوجة بيت زوجها وأن لا تخرج إلا بإذن الزوج .

والقرار في البيت هو من قوامة الزوج على زوجته وهو أيضاً من طاعة الزوجة لزوجها التي وجبت على الزوجة والتي تثاب عليها من الله سبحانه .

وقد بينت معنى القرار في البيت وأحكامه ، وكيف أن المرأة معدة بطبيعتها لذلك « حيث رعاية بيتها والقيام على شؤون زوجها وأولادها .

والرجل كذلك معد بطبيعته لأن يقوم بالإففاق على زوجته وبيته وأن يسعى على الرزق وأن يجد ويعمل خارج المنزل .

تلك هي الفطرة ، ومادام عقد الزواج اتفاقاً على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج ألزم أن يكون اتفاقاً أيضاً على قرار المرأة في بيت زوجها والقيام بشؤونه .

بينت أحكام ذلك بالتفصيل مع الدليل .

ثم بينت في هذا الفصل مسألة خدمة الزوجة لزوجها وأولادها في بيت الزوجية ، وهل ذلك واجب على الزوجة أو ليس واجبا ، وما علاقته بالقرار في البيت .

وقد بينت مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلثهم مع الترجيح .

وأما الفصل الثالث في حقوق الزوج ، فهو حق الزوج في ولاية التأديب .

الأدلة .

مع فيها مع الشرح الحكم حرمانها وبأن مع الصلاة عرضت

هل ترك الصلاة للصلاة من الشهور ؟

: وهي ، والأدلة بشروح موضوع في صلاة مع الصلاة عرضت

الشريعة الإسلامية .

وبعضها وبما الذي في الصلاة والصلاة في الصلاة عرضت

أو الصلاة على الصلاة .

ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

لشؤونهم ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

بما دام الروح قد أدى ما عليه من علة ما أدى

الروح مع وجهه ووجهه ووجهه .

وقد وجهت صلاة على وجهه مقابل على وجهه

والله على وجهه ووجهه .

هذا الحق للروح من الله من الله من الله من الله من الله من الله من الله من الله

تتمهله قوامه الصلاة على وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

على وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

لهم الله على وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

الله سبحانه .

عندما الصلاة على وجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه ووجهه

ثم عرضت لمسألة اشتهرت في الفقه باسم : «نشوز الرجل» هل يمكن أن يكون الرجل ناشراً ؟ وكيف يكون ذلك ؟ .

إن هذه المسألة أصلها أن الرجل قد يعرض عن زوجته بسبب كبر سنها أو زهدها في مطالب الرجل في الفراش ، وقد بينت أن أصل هذه المسألة هو قوله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾^(١) .

وقد بينت أصل هذه المسألة وأحكامها مع الدليل .
ثم بينت كذلك حكمة التشريع في تلك المسألة مع التوجيه والدليل .

هذا وقد اعتمدت في بحثي هذا على كتاب الله سبحانه فأخذت منه الدليل في كل مسألة بل في كل فرع أجد له فيه دليلاً وتوجيهاً ، ثم على سنة رسول الله ﷺ التي شرحت القرآن الكريم وبينت أحكامه وفصلت مجمله ، ثم على الإجماع والقياس وأقوال الفقهاء ومذاهبهم .
وقد حرصت على أن أعرض مذاهب الفقهاء من مصادرها الأصلية .

وقد تجنبيت التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية بل عرضت المذاهب بأمانة وتجرد حتى تتضح الحقيقة العلمية ظاهرة جلية .

(١) سورة النساء : آية ١٢٨ .

هنا ، وقد قصدت من تخلي هذا أن أقدم قيساً من هدي
القرآن الكريم ومن سنة النبي - ﷺ - التي ينبغي به الأسرة
المسلمة فتحافظ على حقوقها وواجباتها .
نكماً ذكرت في مقدمة هذا البحث ، إذا عرف الزوج
والزوجة ما عليهما وما هما من حقوق والبراءة أمياً ،
فإن ذلك سوف يؤدي إلى استقرار الحياة الزوجية وسعادة
جميع أفرادها .
فإن كنت قد وقفت في سعي وقصدي ، فهذا ما أخرجوه
وأنتاه من الله سبحانه وتعالى .
وأستطيع التأكيد على أن هذا مما قد يجد من قصور
أو هفوة مما من طبع البشر ، والكمال لله وحده .
وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يعمل بما أنا فيه وأن
يبلغ به إلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ﷺ وعلى آله
وأصحابه أجمعين .
وأخبر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين .

مقدمة ثانية

من المحاسن التي أكرم الله سبحانه بها المرأة وأعزها بها
تشريع المهر ، إذ كانت المرأة في الجاهلية مهضومة الحق ،
ليس لها كلمة ، ولا وجود لها في أى شيء ، حتى إن وليها كان
يتصرف في خالص مالها ، ولا يدع لها فرصة لأن تملك
أو يكون لها حق التصرف في أى شيء ، فكانت مثل سقط
المتاع .

فلما جاء الإسلام وعم نوره حرر البشرية مما هي فيه من
صنوف العبودية وأشكال السيطرة والاستغلال ، ورفع الإسلام
قدر المرأة وأزال عنها كل أشكال العبودية وأعطاهها حق التصرف
في مالها وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل خالصاً
لها ، وليس لأبيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها
إلا برضاها واختيارها .

قال الله تعالى : ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ
لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(١) .

وآتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض ، فإن
أعطين شيئاً من المهر بدون إكراه أو خديعة وكان العطاء منهن
بكل الرضا ، فخذوه هنيئاً مريئاً .

وأما إن أعطت الزوجة شيئاً من مالها بالخديعة أو الإكراه
أو الحياء فهو مال حرام ولا يحل أخذه .

(١) سورة النساء : آية ٤ .

والشريعة الإسلامية مع ذلك تركت أمر دفع المهر لتراضي الزوج مع زوجته أو مع وليها ، ولم تجعل المهر شرط صحة لعقد الزواج ، وإنما جعلته حقاً وأثراً من آثار عقد الزواج ، وتركت توقيت دفعه للزوجين ومن مظاهر تكريم المرأة في تشريع المهر أن الله تعالى شرعه على أنه هدية وعطية مقررة وواجبة السداد ۝ ولم يشرعه على أنه عوض كما يحاول بعض الناس أن يفهم ذلك .

يقول الكمال بن الهمام عن المهر : «إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج ، إذ لم يشرع بدلاً كالثمن والأجرة ، وإلا وجبت تسميته ..» اهـ .

ولذلك نجد القرآن الكريم قد سمى المهر صدقة ، ونحلة ، فقال تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ أى : عطاء ، وهذا يعني أن المهر قد شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته ، ولكنها هدية لازمة لزوماً متراضياً من غير وكس ولا شطط ، ومن غير عنت ولا إجهاد .

وهنا يمكن أن نطرح سؤالاً ربما جال في خاطر كثير من الناس ، ألا وهو : لماذا كان المهر أو تلك الهدية واجبة على الزوج دون الزوجة ؟

الجواب : أن طبيعة الرجل جعلته مكلفاً بالعمل والكسب والسعي ، والقيام على مصالح بيته ورعايته وكسب المال ، والمرأة تقوم برعاية شؤون البيت فكانت التكاليف المالية كلها على الرجل ، وكان من المناسب أن تكون تكاليف الزواج المالية وهدايا الزواج المشروعة عليه أيضاً ، فهو يقدم هذا المال

الباب الأول

حقوق الزوجة على زوجها

وفيه فصول

الفصل الأول : المهر

الفصل الثاني : حق الزوجة في النفقة

الفصل الثالث : العدل

الفصل الأول

المبحث الأول

تعريف المهر والدليل عليه وحكمته

١ — تعريف المهر :

يسمى المهر صداقاً ، ونحلة ، وأجرأ .

وقيل : إن الصداق له تسعة أسماء :

صداق ، ومهر ، ونحلة ، وفريضة ، وحباء ، وأجر ، ثم عقر ، ثم علائق ، والتاسع الصدقة .

قال الله تعالى : ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾^(١) .

فقد سمي الله تعالى المهر هنا : صداقاً ، ونحلة ، والنحلة هي العطية والهدية .

وقال تعالى : ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة﴾^(٢) .

فنجد أن الحق تبارك وتعالى قد سمي المهر هنا أجرأ وفريضة ، والصداق لغة — بفتح الصاد — وهو الأفصح ويجوز

(١) سورة النساء : آية ٤ .

(٢) سورة النساء : آية ٢٤ .

فالصداق بذلك حق للزوجة على زوجها في مقابلة استمتاع الزوج بها فهو بذلك كالثمن في مقابلة السلعة إثباتاً ونفيّاً ولذا يشترط في الصداق ما يشترط في الثمن من ناحية الإثبات والنفي إثباتاً وضمناً لحق الزوجة في ذلك .

٢ — مذهب الحنفية :

عرف الحنفية الصداق بأنه المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع ، إما بالتسمية أو بالعقد^(١) .

٣ — مذهب الشافعية :

وقد عرف الشافعية الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً^(٢) .

فأما قوله : ما وجب ، فإن ذلك عام يدخل فيه المال والمنفعة وكل ما يصح أن يكون ثمناً ويقدم من الزوج لزوجته .
وأما قوله : بنكاح ، أى : بعقد وذلك في غير المفوضة .
وقوله : أو وطء ، يدخل فيه الوطء بشبهة أو في النكاح الفاسد .

وقوله : أو تفويت بضع قهراً ، مثال ذلك « كأن تزوج رجل

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٢ ص ٤٣٤ .

(٢) حاشية الشيخ الشروقاوي على شرح التحرير لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري ج ٢ ص ٢٨٩ .

معنى الصداق الذي هو العوض الذي يقدم للزوجة في الصداق وقد نحتاج إليها ، مثل الوطاء بشبهة ونحو ذلك .

٢ — القسم الثاني : وهو تعريف الشافعية « الذي انفرد بأن عرف الصداق بأنه ما وجب بنكاح أو وطاء أو تفويت بضع قهراً .

وبالمقارنة بين القسم الأول ، وهو مذهب كل من المالكية والحنفية والحنابلة ، والقسم الثاني وهو مذهب الشافعية نجد أن ما ذهب إليه الشافعية أكمل وأشمل لما يدخل في قوله : ما وجب ، وهو المال والمنفعة أو ما يصح أن يكون ثمناً في صحة جعله صداقاً ، وهو واجب سواء بنكاح « أى : عقد ، أو وطاء ، ويدخل فيه كذلك الوطاء بشبهة النكاح الفاسد ، ويدخل فيه كذلك تفويت البضع قهراً .

وتلك معان ولحاحات في تعريف الشافعية لم توجد في التعريفات الأخرى .

وأما القول في غير مذهب الشافعية بأن الصداق هو ما وجب على الزوج في مقابلة منافع البضع ، فإن الشارع الحكيم لم يوجب الصداق في مقابلة منافع البضع فقط ، وإنما أوجبه إظهاراً لخطر المحل وإكراماً للمرأة ، وتلك معان نحتاج إليها باستمرار لنثبت لمن يحاول أن يسئ للإسلام وشريعته بأن المرأة تشتري بالصداق ، وأنها تشبه الرقيق وتحبس في البيت ، نقول لهم : هيا انظروا إلى ما وصل إليه فكر الفقهاء في الشريعة الإسلامية ومحاولتهم إظهار كرامة المرأة بكل الصور ، وأنها لا تشتري . بل تكرم أيما تكريم عندما يتقدم لها من يريد

عليك حرج... ﴿الآية﴾ .

وبنظرة في هذه الآيات الكريمة نجد أنها جاءت لتقرر وجوب المهر للزوجة على زوجها . وذلك لأن الخطاب فيها جميعاً موجه للأزواج ، حيث أمرهم الله تعالى بأن يعطوا المهور لأزواجهن عن طيب نفس منهم بأمر الله تعالى وفرضه من غير تنازع ولا شقاق .

وقال القرطبي — رحمه الله — في تفسير كلمة (نحلة) أى : هدية ، وذلك لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه ، وقد جعل الصداق للمرأة كأنه عطية بغير عوض^(١) . وأما السنة : فقد ثبت أن النبي — ﷺ — لم يعقد زواجا له أو لبناته — ﷺ — إلا وجد به المهر ، ولأنه لو لم يكن واجبا لتركه النبي — ﷺ — ولو لمرة واحدة ليدل على عدم وجوبه ، وكذلك كان — ﷺ — مع أصحابه في موضوع المهر ، ولعل أمره للرجل الذي جاء يريد الزواج وليس معه شيء ، بقوله له : «**التمس ولو خاتما من حديد**» خير شاهد ودليل على وجوب المهر مهما قلت كميته ومقداره ، وأنه واجب على الزوج ولا يعفى منه أبداً .

وأما الإجماع : فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم التابعون إلى يومنا هذا على أن الصداق واجب على الزوج لزوجته ولم يخالف في ذلك أحد — فيما نعلم —

(١) سورة الأحزاب : آية ٥٠ .

(٢) القرطبي : تفسير سورة النساء : ج ٥ ص ٢٤ .

عين الزوج أصابتها الوحشة فلا تحصل مع ذلك على مقاصد الزواج التي هي أساس المودة والعشرة والسكينة والرحمة .
٥ — ولو أنه أبيع للزوج أن يتزوج بدون مهر لكان في ذلك امتحان للزوجة وحط لكرامتها واستهانة لأمر الزواج نفسه فتتفصم عرى الزوجية بين الزوجين لأتفه الأسباب ، لأنه في الحقيقة لا يكلف الزواج الزوج شيئاً من المهر حيث لم يدفع مهراً في الزواج ولن يدفع شيئاً منه إذا ما طلق زوجته وأراد الزواج بأخرى .

٦ — ولو صح ووجب المهر على الزوجة دون الزوج كما تقرره بعض النظم لكان في ذلك قلب للأوضاع الفطرية ودفع للزوجة إلى الفساد . لأن المرأة في هذه الحالة سوف تحرص على جمع المال بأي طريق كان لتقدم المهر لمن يريد أن يني بها .

ولكن الإسلام الخفيف لم يكلفها السعي لجمع المال في هذه الحالة ولا في غيرها ليحتفظ لها بأنوثتها وليبعد بها عن مواطن الخشونة والزلل .

٧ — ومن الحكم السامية التي يهدف الشارع منها إلى الإبقاء على الزوجة والمحافظة عليها أن إيجاب المهر على الزوج يدعوه إلى استبقاء الزوجية بقدر الإمكان ويحمله على التأني في الطلاق إن دعت إليه الحاجة وتحكم الشقاق ، فلا يقدم عليه إلا عند الحاجة والضرورة لما يتطلب الطلاق من نفقات يتحملها الزوج مثل مؤخر الصداق الذي يدفع إلى المطلقة . وكذلك دفع المهر لزوجة أخرى عند الرغبة في الزواج منها .

مسند الزواج الزاوج في ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

بعض المسحوق في ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو ك في الحقيقة المسحوق أو ك في الحقيقة الدخول النسب نسبه وجوبه وأما ك في الحقيقة المسحوق
بعض.

أو الوطاء بشبهة فإنه واجب مستقر فليس هناك ما يعرضه للسقوط كله أو بعضه بسبب ما ، لا من جهة الزوج ولا من جهة الزوجة ، لأن دخول الزوج بالزوجة دخولا حقيقيا استوفى الاستمتاع فوجب عليه حقها ، أى : وجب عليه مهرها إذا تفرقا ، سواء أكان التفرق من جهتها أم فرق بينهما القاضي ؛ ولا تبرأ ذمة الزوج منه .

المبحث الثاني

ما يجوز أن يكون مهراً
وما لا يجوز ومقدار المهر

ذكرنا أن الشارع الحكيم قد بين أن المهر في عقد الزواج له خطره وله أثره في تطيب نفس الزوجة وتكريمها . وقد اتفق الفقهاء على أنه لا بد أن يكون المهر مالا معلوماً متقوماً في حق المسلم ، فلا يصح أن يكون مهراً ما ليس بمال أصلاً ، كحفنة تراب أو ما قل شأنه كإبرة الخيط أو ما شابه ذلك ، أو ما كان مالا لكنه غير متقوم في حق المسلم ، كالخمر والخنزير .

كما أن الجهالة الفاحشة التي تفضي إلى المنازعة لا تصلح أن تكون مهراً ، كما لو سمي المهر دابة أو ثوباً مثلاً دون بيان نوعيهما .

أما إذا كانت الجهالة يسيرة بمعنى أنها لا تفضي إلى النزاع

اختلف فيها الفقهاء على النحول التالي :

١ - مذهب الحنفية :

للحنفية في هذا الموضوع تفصيل ، وهو : إن كانت الخدمة لا تؤدي إلى الإهانة والإذلال للزوج فإنه يجوز جعلها مهراً ، وعلى ذلك فقد فرقوا بين خدمة الزوج الحر والعبد ، وقالوا : لو سمي الزوج العبد مهر امرأته خدمته لها مدة معلومة فعليه ذلك ، لأن العبد مملوك وهو عرضة للاستخدام وليس في ذلك إذلال له .

أما إذا كان الزوج حراً فلا يصح ذلك ، لأن فيه قلباً للوضع المطلوب في الحياة الزوجية ، وهو خدمة الزوجة زوجها ، وقد يؤدي ذلك إلى إذلال الزوج وإهانته ، حيث يستدعي استخدام الزوجة زوجها أو خدمته إياها^(١) .

ومن ثم رأوا عدم جواز رعي الغنم أو زراعة الأرض مهراً لها ، لأن فيه معنى الاستخدام أو الخدمة .

ورأى بعض الحنفية جواز جعل ذلك مهراً لأن الرعي والزراعة وجميع الأعمال الخارجية التي يقوم بها الزوج من باب العادة وهي اشتراك الزوجين في القيام على مصالح مالهما وليس من باب الخدمة .

(١) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام : ج ٢ ص ٤٥٠ ، ٤٥١ .
بدائع الصنائع في ترتيب الصنائع : ج ٢ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

يجوز أخذ العوض عنها كذلك .
 أما إذا كانت هذه المنافع مجهولة أو المدة فيها غير محدودة « كأن يخدمها فيما شاءت فلا يصح جعلها صداقاً ، لأنه عوض في هذا العقد مثله مثل الأجرة في الإجارة والتمن في البيع فلا يصح مجهولاً ، وكما يصح جعل منافعه مهراً وكذا منافع غيره .

٤ — مذهب المالكية :

ذهب الإمام مالك رضي الله عنه إلى منع جعل الخدمة مهراً ، وذهب بعض أصحابه إلى كراهيته والبعض إلى جوازه ، حيث إنهم اتفقوا على صحته إذا انعقد عليها^(١) .

منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين ، وآراء العلماء فيها :

اختلف الفقهاء في جواز جعل منافع خدمة تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين مهراً ، ونورد خلافتهم على النحو التالي :

١ — مذهب الشافعية :

يرى الشافعية صحة جعل القرآن وغيره من علوم الدين مهراً ، واستدلوا على ذلك بتزويج الرسول ﷺ — الواهبة

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ص ٣٠٩ .
 بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ١ ص ٤١٦ .

هذه المنافع مما يجوز أخذ الأجرة عليها بخلاف تعلم القرآن الكريم فإنه مما لا يجوز جعله مهراً ولو كان معيناً لأن تعليمه من العبادات التي يتقرب بها العبد إلى ربه فهو كالصوم فلا يصح أخذ الأجرة عليها ولا جعلها عوض مال .

وقال الخنابلة : إن الفروج لا تستباح إلا بالمال ، لقوله تعالى : ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(١) .

وقالوا : قد أباح الله سبحانه في هذه الآية الفروج بالأموال ولم يفصل ، فإذا حصل بغير المال لا تقع الإباحة به لأنه على غير الشرط المأذون فيه ، وهذا يدل على عدم جواز البذل فيه ما ليس بمال فلا يصح جعل تعليم القرآن مهراً لكونه غير مال .

٣ — مذهب المالكية :

رأى الإمام مالك وأصحابه رؤيتهم في منفعة الخدمة وكذا تعليم القرآن في صحة جعله مهراً ، لقد منعه مالك وكرهه بعض أصحابه وأجازه بعضهم ، وأنه إذا انعقد عليه فإنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل ، ولكنهم مع اختلافهم فيه رأوا أنه إذا انعقد عليه فالنكاح صحيح وواقع به من المنافع^(٢) . وهذا هو القول المشهور عند المالكية .

(١) سورة النساء : آية ٢٤ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٠٩ .

المنتقى : ج ٣ ص ٢٧٧ . مواهب الجليل : ج ٣ ص ٥١٣ .

عدم صحته بل إن النكاح صحيح وماض بما انعقد عليها بالاتفاق .

والحق أن ما ذهب إليه الشافعية هو الأوفق والأرجح ، والأقرب لمصالح الناس ، لما فيه من قوة الدليل حيث أجازوا جعل منافع التعليم مهراً ؛ سواء أكان التعليم قرآناً أم غيره من العلوم الأخرى ، وأنها من المنافع التي يصح أخذ الأجرة عليها وخصوصاً في عصرنا الآن حيث اختلف عن العصور السالفة بتداول الأزمان وتغير الأحوال — كما أقر بذلك المتأخرون من فقهاء الحنفية .

وربما يكون المنع من أخذ الأجرة على خدمة تعليم القرآن الكريم ، قد يقلل عدد الراغبين في تحفيظه مما يؤدي إلى ضياعه وقد صح القول بأن الاختلاف في مثل هذه المسائل هو اختلاف عادة لا اختلاف صحة لاختلاف الأزمان والعادة والمصالح .

وأما عن خدمة الزوج زوجته فإن ما ذهب إليه بعض أصحاب أبي حنيفة من عدم جواز جعل خدمة الزوج لزوجته مهراً هو الأوفق والأنسب لما فيه من مصالح الحياة الزوجية التي لا بد وأن تقوم على المحبة والمودة والاحترام والتعاون .

وإنه في خدمته إياها قد يقلل مكانته ويحط من قدره نحوها وقد يؤثر ذلك في قلب الزوج نفسه بالشعور بشيء من الاستخدام والإهانة والإذلال مما يؤدي إلى سوء العشرة بينهما وعدم التوافق والتوادد .

النكاح بركة أيسره مؤنة» (١) .

وكذلك قوله ﷺ : «خير الصداق أيسره» (٢) .

وهذه الأحاديث تدل بوضوح على أن الصداق اليسير قد رغب الشارع فيه وحجب إليه ، بل هو الأفضل لما فيه من جلب البركة والتيسير على الناس والتسهيل على راغبي الزواج وحتى لا تكون المغالاة سبباً للانصراف عن الزواج ، ومع ترغيب الشارع في عدم المغالاة في المهور فليس معناه أن الزيادة في المهور ممنوعة وممقوتة ، فليس هناك نص يدل على ذلك ، فقد صح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس ودعاهم إلى عدم المغالاة في المهور وقال : لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ ، ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية (٣) .

فردت عليه امرأة وقالت : ليس ذلك لك يا عمر إن الله تعالى يقول : ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً..﴾ الآية (٤) .

(١) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ١٨٤ .

سنن الزمدي ، ج ٣ ص ٤١٤ .

(٤) سورة النساء : آية ٢٠ .

٨٥١ ص ٢ : لم يسل السجدة
٧٧١ ص ٢ : لم يسل السجدة (١)

• ذلك في قصة ما أو القصة من

لهم دراهمة عشرة عشر ألف درهم في شهر ربيع الأول إلى أن أتت مكة في شهر رجب
: منسوبة إلى النبي ﷺ -

• للمهدة عشرة عشر ألف درهم في شهر ربيع الأول إلى أن أتت مكة في شهر رجب
وأنه لا يظهر إلا في شهر رجب لم يسل الله تعالى أن يسلوا واستدلوا
• قال : « لا مهر أقل من عشرة عشر ألف درهم » -
النبي ﷺ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما رواه ذلك علي بن أبي حمزة
- ما قيمة ذلك في كل زمان ومكان وعينه -
منسوبة إلى النبي ﷺ دراهمة عشرة عشر ألف درهم إلى أن أتت مكة في شهر رجب
: منسوبة إلى النبي ﷺ -

: في رواية في نسخة في نسخة في نسخة

• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة

• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة
• قال علي بن أبي حمزة في نسخة في نسخة في نسخة

ودليلهم على ذلك ، ما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال : «بارك الله لك ، أو لم ولو بشاة»^(١) ووزن النواة يساوي ربع دينار وربع الدينار مال محترم ويجب أن يكون أقل ما يستحل به بضع المرأة .

٣ ، ٤ — مذهب الشافعية والحنابلة :

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقل المهر بل كل ما يطلق عليه اسم المال يصح أن يكون مهراً قل أو كثير ما لم تنته القلة إلى حد لا يتمول^(٢) ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾ فلفظ بأموالكم مطلق غير مقيد .

واستدلوا بما روى جابر أن النبي ﷺ — قال : «لو أن رجلاً أعطى امرأة ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً» .

وتمسك الحنفية بحد أدنى للمهر جعلهم يحملون هذا الحديث وما شابهه إما على الخصوصية لهذا الرجل ، أو أن المراد بما ورد ذكره من قليل المهر في هذه الأحاديث إنما هو

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ج ٦ ص ١٨٧ .

(٢) الأم للشافعي ، ج ٣ ص ١٤٤ .

المغني ج ٧ ص ٢١٠ .

الذي تزوج فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، كل ما فيه أنه باب من أبواب التيسير على العباد .. وأما الحديث الذي استدل به الحنفية ، وهو «لا مهر أقل من عشرة دراهم» فهو حديث ضعيف من حيث السند والرواية وقال البخاري — رحمه الله — عن هذا الحديث : إنه منكر ، وقيل : إنه موقوف على علي رضي الله عنه ، ولو صح الحديث فإنه معارض بالأحاديث الدالة على عدم التحديد لأنها أقوى منه^(١) ؛ والله أعلم .

المبحث الثاني

أنواع المهر

المهر على نوعين :
 المهر المسمى ، ومهر المثل .
 فما هو المهر المسمى إذاً وما المراد به ؟ وما مهر المثل وما المراد به ؟

المهر المسمى :

١ — أما المهر المسمى فهو ما سمي في العقد تسمية

(١) سبل السلام ، ج ٣ ص ١٥٢ .
 نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٨٨ .

المتأخرين في وقتهم.

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

لكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

ولكن ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم ، المتأخرين في وقتهم .

فقد اتفق الفقهاء على أن المماثلة تكون في :
الجمال ، والسن ، والبكارة ، والثبوة ، والخلو من الولد ،
والخلق ، والعقل ، والعلم ، والتدين ، والمال ، ويجب إضافة
إلى ذلك مراعاة الزمان والمكان ، كما يجب كذلك مراعاة
حال الزوج وصفاته ، فإن المهر يزيد وينقص تبعاً لما عليه
الزوج من صفات .

فإن وجدت واحدة من قوم أبيها تساويها في الصفات قيس
عليها ، وإن لم توجد واحدة من قوم أبيها فمن تقاس عليه المرأة
في مهرها إذا ؟

قال الشافعية والحنابلة : تقدم الأرحام ، وهي القرابات من
الأم ، كالأم والجدة والخالة وبنات الأخوات وبنات الأخوال ،
ويفضلن عن الأجانب لأن الأرحام أولى من الأجانب .

وقال الحنفية : بل تقدم امرأة أجنبية في مستواها ومستوى
أسرتها ، ولا يعتبر بمهر أمها أو خالتها إلا إن كانتا من قوم
أبيها .

وقال المالكية : مثل ما قال الحنفية في ضرورة أن تكون
المماثلة بقرابات الأب ، ولكنهم قالوا : إذا لم يوجد في قرابات
الأب فيعتبر في ذلك العرف والعادة (١) .

وإنني أميل إلى الأخذ بمذهب المالكية في هذا الشأن

(١) مغني المحتاج : ج ٣ ص ٢٣٢ .

كشف القناع للبهوتي : ج ٥ ص ١٥٩ .

رد المختار على الدر المختار : ج ٣ ص ١٣٧ .

مواهب الجليل لشرح مختصر سيدي خليل : ج ٣ ص ٥١٧ .

٣ — إذا كان المسمى منفعة ولكنها لا تقابل بمال ، كطلب المرأة طلاق ضررتها أو لا يتزوج عليها ، على أن يكون ذلك مهراً لها .

٤ — إذا كان المسمى مجهولاً جهالة فاحشة ، كذكر شيء غير معلوم جنسه ولا نوعه ، أما إذا كان المجهول صفة ، فلا يكون مجهولاً جهالة فاحشة .

متى يجب للزوجة نصف المهر :

إذا عقد الزوج على الزوجة وسمى لها تسمية صحيحة ثم انحلت هذه العقدة قبل الدخول بها بطلاق أو فسخ ، ففي هذه الحالة يجب على الزوج للزوجة نصف ما قد سمي لها من المهر ، ويسقط عنه نصفه الآخر ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِفْ مَا فَرَضْتُمْ ... ﴾ الآية (١) .

فإن هذه الآية الكريمة قد دلت بنصها على أن للزوجة التي طلقها زوجها من قبل أن يمسه (أى : من قبل أن يدخل بها دخلاً حقيقياً وكان قد فرض لها مهراً) فالواجب المستحق لها عليه نصف ما فرض لها .

والحكمة في إيجاب نصف المهر في هذه الحالة : أن لها وجهتين متعارضتين تقتضي كل واحدة منهما خلاف الأخرى .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٧ .

أو مهر المثل إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل أن يوجد ما يؤكد وجوب المهر وذلك في ثلاث حالات :

١ — الحالة الأولى : إذا فسد العقد بسبب من الأسباب المقتضية لفساده كأن تم عقد النكاح بدون شاهدين وحصلت الفرقة بين الزوجين من تلقاء نفسها ، أو فرق القاضي بينهما قبل الدخول الحقيقي ، وذلك لأن الزواج لما كان غير صحيح لم يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، لأن سبب وجوب المهر في عقد الزواج الفاسد ، وهو الدخول الحقيقي ، لم يتحقق ، ولذا لم يجب عليه للزوجة شيء .

٢ — الحالة الثانية : إذا كان العقد صحيحاً ثم انحل قبل الدخول حقيقة أو حكماً وذلك بسبب من قبل الزوجة ، وذلك كأن تترد الزوجة عن الإسلام والعياذ بالله تعالى ، أو أن تأتى الزوجة الدخول في الإسلام ، فعند ذلك لا يجب لها شيء .

٣ — الحالة الثالثة : إذا وقعت الفرقة من قبل الزوج قبل الدخول والخلوة بسبب خيار البلوغ أو خيار الإفاقة من العته والجنون ، وذلك كأن يزوجه غير الأب والجد في صغره أو في جنونه ثم يبلغ أو يفيق فيختار لنفسه قبل الدخول حقيقة أو حكماً عند زوال الحجر عليه من الصغر أو العته أو الجنون لما له من حق خيار وطلب الفرقة بينه وبين زوجته ، فعند ذلك لا حق للزوجة في شيء من المهر^(١) .

(١) شرح فتح القدير ، ج ٤ ص ٤١٥ — المجموع ، ج ١٥ ص ٤٧٣ .
كشف القناع ، ج ٣ ص ١٤٩ .

الأزواج بإعطاء المرأة المتعة تعويضاً لها وإشعاراً بأن الزوج لا بد وأن يعوض المرأة عما يكون قد فاتها لمجرد الإعلان عن زواجها منه حتى وإن لم يتم الزواج ، هذا هو تعريف المتعة الواجبة والتي تجب بسبب فرقة من قبل الزوج ، أما إذا كانت الفرقة قد حصلت من جهة الزوجة أو بسببها — كردتها أو وجود عيب بها أدى إلى الفسخ أو رضاعها مما يفسخ نكاحها ونحوه — فلا متعة للمرأة في هذه الحالات ؛ وذلك لأنها لا يجب لها المهر أصلاً وبالتالي فلا تجب لها المتعة ، وحيث إن المتعة أقيمت مقام المسمى فلا تجب في أي موضع لا يجب فيه ، ولذا لا تجب المتعة للمختلعة والملاعنة لأنهما لا يجب لهما مهر فلا تجب لهما متعة .

متى تجب المتعة ؟

وأما عن سبب وجوب المتعة فقد اختلف الفقهاء فيه ، ومرجع اختلافهم هو الاختلاف حول تفسير قول الله تعالى : ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ أى : أعطوهن شيئاً يكون متاعاً لهن ، وهل الأمر في هذه الآية للوجوب أو للندب ؟ .

١ — قال الشافعية والحنابلة والحنفية : إن الأمر في هذه الآية للوجوب ، وعلى هذا تكون المتعة واجبة على الزوج للزوجة المطلقة قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه^(١) .

(١) حاشية ابن عابدين ؛ ج ٣ ص ١١٠ .

المعنى لابن قدامة ؛ ج ٧ ص ٢٣٩ .

213 א ו 2 : שחרון ריכא שחרון יצו (א)

ورد الأحناف وهم من أصحاب المذهب الأول الذي يقول بأن المتعة واجبة ، ردوا قول المالكية (بأن الأمر للندب) بأن الوجوب على المحسن وعلى المتقى ليس مقصوراً عليهما ، كقولهم : إن الندب فيها ليس مقصوراً عليهما أيضاً .
 وأن قوله سبحانه : ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ تأكيد لها لأن الحقيقة تقتضي الثبوت ، وأن لفظ (على) يدل على الإلزام فالجمع بين الثبوت والإلزام يقتضي التأكيد .
 واستدلوا أيضاً بأن المتعة بدل الواجب وهو مهر المثل ، وبدل الواجب يكون واجباً لأنه قائم مقامه ، وذلك مثل التيمم فهو واجب لأنه بدل الوضوء^(١) .

المقارنة والترجيح :

وبعد استعراضنا لمذاهب الفقهاء في حكم المتعة وهل هي واجبة أم مندوبة ، نجد أن ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ومن وافقهم من الحنابلة وبعض الشافعية هو الأقوى والأحق ، وذلك لقوة الدليل الذي يتمشي مع مفهوم الآية الكريمة التي استدل بها الفقهاء على المتعة ، والفهم الواضح لمعنى قوله تعالى : ﴿حَقّاً﴾ في قوله سبحانه : ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ وعلى أن الآية تدل على الوجوب أكثر مما تدل على الندب ، وأن قوله تعالى في آية ثانية : ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ إنما هو تأكيد لمعنى الوجوب ، لأن كل واحد منا يجب عليه أن يتقي الله تعالى بأداء أوامره واجتناب معاصيه ،

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ج ٢ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

ويرى فقهاء الحنفية أن الحكم في تقدير المتعة هو العرف ، بمعنى أن الزمان يختلف والمكان كذلك ، بل يختلف الناس في مكاناتهم وطبقاتهم ، لذا فإنه يفضل أن يحكم العرف في ذلك وتقدر المتعة بناء على هذا بما يليق بحال المرأة ومكانتها مع إمكانيات الزوج .

وإنني أرى مذهب الحنفية في ذلك مناسباً جداً وذلك للأميرين ، أولهما : أن ترك تحديد المتعة للطرفين : الزوج والزوجة قد يترتب عليه ظلم للزوجة وضياح لحقها ، حين يسوء تقدير الزوج وفي ذلك ضياح لحق المرأة وعصيان لله سبحانه . الثاني : أن عدم التقدير للمتعة نهائياً من الشرع أو من طرف ثالث بين الزوجين يحدده الشرع يؤدي إلى الغبن وضياح الحق أيضاً حين يسوء التقدير ويوجد الظلم ، والله تعالى لا يحب الظالمين لذا فإن مذهب الحنفية الذي يفضل أن يحكم العرف هو أقرب وأنسب لمصالح الناس ؛ والله أعلم .

وتلك مسألة يجب أن يكون لأهل الخبرة من الناس فيها كلمة حتى تنصف المرأة فلا تخضع لسيطرة الزوج وظلمه في كثير من الأحيان ، حيث يسود في تلك الظروف بين الزوجين الغضب وعدم الرضا ، لأنهما غالباً ما يكون ذلك بعد شقاق وخلاف كبيرين ، فوصولهما إلى الحق بدون حكم بينهما أمر صعب وفي كثير من الأحيان يسوده الظلم والعناد من الطرفين . والمتتبع لأحوال الناس في هذا المقام يجد أن مذهب الحنفية هو الأولى والأصلح ، بل أستطيع أن أقول : إن هذا الفهم من الحنفية لتقدير المتعة إنما هو امتداد لفهم قول الله

بشراء ما يلزم البيت من هذا المهر ، وعلى وليها أن يقوم بمساعدتها في ذلك ، وقد يفهم بعض الناس أن المسئول عن تجهيز البيت وإعداده إعداداً تاماً ومناسباً من جميع ما يلزمه من أثاث وفراش وغيره إنما هو الزوج ، وذلك لأن الزوج هو المسئول وعليه أن يعد البيت لاستقبال زوجته . وما المهر إلا هدية للمرأة وليس عليها أن تشتري منه شيئاً للبيت .

ولكن ما موقف الشريعة الإسلامية من هذه القضية ؟ .

يقول الله تعالى : ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (١) .

يقول الفخر الرازي في تفسير هذه الآية : هذا خطاب لأولياء النساء . ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت : هنيئاً لك النافجة ، (ومعناها : أن تأخذ مهرها إبلاً فتضمها إلى إبلك) وقال ابن الأعرابي : النافجة : ما يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته ، فهي الله تعالى عن ذلك وأمر بدفع الحق إلى أهله ، وهذا قول جمع من العلماء (٢) وأهل اللغة ، فزى أن الله سبحانه قد أمر أولياء الأمور ألا يأخذوا شيئاً من مهور بناتهم ، وذلك لأن المهر حق خالص للمرأة ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئاً .

وقد تناول الفقهاء تلك المسألة بالبحث وكان محور بحثهم في أكثر الأحيان حول تلك الآية أيضاً .

ونورد مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

(١) سورة النساء : آية ٤ .

(٢) الفخر الرازي ؛ ج ٥ ص ١٨٦ .

:- यत्किञ्चिदुच्यते -

[illegible]

منه استقامت الله بغيره في الدنيا والآخرة ، ولا
يصلح له حق الله وان لا يذل الله ، والله اعلم
بما يشاء من امره .

୧ - ନିମ୍ନ ଲିଖିତ :

وليها على أن يقوم بتجهيزها سواء كان من مهرها أو مالها أو من ماله هو ، وسواء كانت الزوجة بكرة أو ثيباً ، وليس للزوج أن يلزم الزوجة أو وليها بالتجهيز^(١) .

٣ — مذهب المالكية :

وقد خالف المالكية جمهور الفقهاء في تلك المسألة حيث إنهم انفردوا بالقول بوجوب تجهيز الزوجة نفسها من مهرها ، حيث قالوا : يجب على الزوجة الرشيدة أن تجهز نفسها بقدر ما قبضته من المهر قبل البناء بها ، وبما يناسب جهاز مثلها لمثل زوجها بشرط أن يكون الصداق عيناً ، وألاً يسمى الزوج شيئاً غير ما قبضته للجهاز ، أو يجري العرف بأن يدفع الزوج شيئاً للجهاز ، وأن تقبضه قبل الدخول ، فإن لم تقبض شيئاً فليس عليها الجهاز إلا إذا جرى العرف بذلك أو شرط الزوج^(٢) .

(١) المبسوط للسرخسي ؛ ج ٥ ص ٦٣ .

الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون ؛ ص ٣٠٤ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ؛ ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

بنغة السالك للصاوي ؛ ج ١ ص ٤٢١ .

الفصل الثاني

النفقة

معنى النفقة : تُعرَّف النفقة في اللغة بأنها مأخوذة من التفوق ، أى : الهلاك والفناء ، يقال : نفقت الدابة تنفق نفوقاً : إذا هلكت .

وأنفق بمعنى نفق ، أى : أفنى وذهب ، ومنه قول الله سبحانه : ﴿إِذَا لَأْمَسَكُمْ خَشْيَةُ الْإِنْفَاقِ﴾ (١) أى : خشية نفاد المال وفنائه .

وأنفق المال واستنفقه : بمعنى أذهبه وصرفه .

ويسمى المال الذي يصرفه الإنسان على غيره «النفقة» لأن في إنفاقه عليهم إهلاكاً للمال المنفق ، أو لأن في الإنفاق رواجاً لحال المنفق عليه .

وقد عرَّف الفقهاء النفقة : بأنها مال يشمل الطعام والكسوة يقدمه الإنسان لقريبه رعاية له وصوناً لكرامته من مذلة السؤال .

(١) سورة الإسراء : آية ١٠٠ .

١٧٨٠ م ٢٨ ج ٢ ، في تاريخ الإسلام من سنة ١٢٠٠ (١)

١٨٥٠ م ٢٨ ج ٢ ، في تاريخ الإسلام من سنة ١٢٠٠ (١)

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

فإنه لا ينبغي أن يفتقر إلى ذلك ، بل هو من جنس ما لا يفتقر إلى ذلك .

نقول : إن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة التي وجبت على الزوج نفقتها هي التي تزوجها بعقد صحيح ، وقد ذهب الأحناف إلى أنه إذا تزوجها بعقد فاسد لم تجب عليه نفقتها ، وإن أنفق عليها وهو لا يعلم ببطلان العقد ثم ظهر له بعد ذلك بطلانه رجع عليها بما أخذته من النفقة ، لأنه قد أعطاها مالا على أنه جزاء للاحتباس في عقد صحيح ، وحيث إنه قد تبين فساد العقد فإن النفقة لا تجب على الزوج لزوجته^(١) .

فيؤخذ من ذلك أنه لا بد وأن يكون الزواج قد تم بعقد صحيح حتى تجب به النفقة على الزوج لزوجته .

وأما السبب الثاني وهو القرابة فإن الفقهاء قد اتفقوا على أن النفقة واجبة على الإنسان لوالديه وأولاده ، وإن كانوا قد اختلفوا في تحديد من تشملهم النفقة بعد ذلك ، فمنهم من توسع ومنهم من توسط ومنهم من ضيق .

ف نجد أن الأحناف قد توسعوا في بيان من تشملهم النفقة فقالوا : إن النفقة تجب من القريب لقريبه في كل قرابة موجبة لحرمة الزواج فيشمل الوجوب بذلك عندهم الآباء وإن علوا ، والأبناء وإن نزلوا ويشمل أيضاً الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات لأن الزواج ممتنع بين هؤلاء جميعاً^(٢) .

وأما الشافعية : فإنهم قد توسطوا ، فقالوا : إن النفقة تجب على الأبناء للآباء وإن علوا ذكوراً أم إناثاً ، وتجب على

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ ، ٦٣٧ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٣ .

﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾^(١) .

لقد أمر الله سبحانه الأبناء بالإحسان إلى الوالدين ومصاحبتهما بالمعروف ولو كانا كافرين ، فالمسلمان أولى ، وأعلى درجات المعروف : الإنفاق على الوالدين عند الحاجة ، وقال سبحانه : ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ..﴾ الآية^(٢) في هذه الآية وصية من الله سبحانه بالإحسان للوالدين ، ومن أعلى درجات الإحسان إليهما أن يتفق الإنسان عليهما .

وروي جابر رضي الله عنه « أن رجلا قال : يا رسول الله إن لي مالا ولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال — ﷺ — : «أنت ومالك لأبيك»^(٣) .

وأما دليل وجوب النفقة للأبناء :

فهو ما رواه الجماعة عن عائشة رضي الله عنها ، أن هنداً امرأة أبي سفيان جاءت إلى رسول الله — ﷺ — وقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال رسول الله — ﷺ — : «خذني ما يكفيك ولدك بالمعروف»^(٤) .

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية ٢٣ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ١٤ .

سنن الترمذي ، ج ٣ ص ٦٢٠ .

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٦ ص ٣٦٢ .

الأمر بالإسكان والرعاية هنا للمطلقات ، فوجوب ذلك للزوجات أولى وأوجب ، وذلك لقيام الزوجية بينهما حقيقة وحكما .

وأما السنة :

فإن الأحاديث في ذلك كثيرة وهي تدل على وجوب النفقة للزوجة على زوجها .

منها ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ — قال في خطبته في حجة الوداع : «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(١) .

ومنها ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ فقال — ﷺ — : «أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت»^(٢) .

ومنها ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أن هنداً امرأة أبي سفيان اشتكت للنبي — ﷺ — أن أبا سفيان لا يعطيها ما تحتاجه فقال لها النبي — ﷺ — : «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» .

ف نجد أن هذه الأحاديث قد دلت دلالة واضحة على أن نفقة الزوجة واجبة على الزوج ، إذ أنها لو لم تكن واجبة لما أمرنا بها

(١) سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

(٢) سبل السلام ، ج ٣ ص ٢٢١ .

بالغة ومعان سامية ، نجملها فيما يأتي :

١ — أن الزوجة بموجب عقد الزواج محبوسة في بيت زوجها لحقه ، وهذا الاحتباس استوجب حقاً للزوجة في الإنفاق والكسوة والسكنى كما أمر الله سبحانه وتعالى .

٢ — أن الزوجة قد تفرغت للحياة الزوجية من حفظ النسل ، وتربية الأولاد ، ورعاية شؤون البيت ، وخصصت نفسها لمنفعة زوجها وفائدته ، وهي بذلك لا تتمكن من الخروج للاكتساب والسعي على الرزق فوجب لها حق النفقة والكسوة نظير ذلك ، وهي في ذلك كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته في ما لهم .

فيقضي ذلك بأن كل من حبس نفسه لمصلحة غيره وجب على ذلك الغير القيام بنفقته لعدم تفرغه لحق نفسه .

وهي في ذلك أيضاً تشبه القاضي والمفتي لأنهما يستحقان نفقتهما من الدولة لاحتباسهما وعملهما لمصلحة الدولة ومنفعتهما ، ومثل هؤلاء جميعاً مثل الزوجة ، ولذا وجبت نفقتها على زوجها عملاً بالقاعدة العامة (كل من حبس نفسه لحق غيره ومنفعته فنفقته على من احتبس لأجله) (١) .

٣ — لقد جعل الله تعالى الرجل راعياً للأسرة وحامياً لها ، وأعدّه كذلك لحمل أعبائها ، وأن يكفي زوجته مؤنة السعي

(١) الميسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨١ .

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٢ .

بدائع الصنائع للكاتاني ، ج ٤ ص ١٦ .

- ١ — زوجات تستحق النفقة بلا نزاع .
٢ — زوجات اختلف الرأى فيهن وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء .
٣ — زوجات لا تستحق النفقة بالاتفاق .
ونبين ذلك تفصيلا على النحو التالي :

١ — زوجات تستحق النفقة بلا نزاع :

الزوجة التي تستحق النفقة بلا نزاع هي الزوجة التي تتحقق فيها الشروط السابقة : وهي الاحتباس لحق الزوج وتمكينه من زوجته التمكين التام الذي تتحقق به أغراض الزواج ومطالبه على أن يكون ذلك في عقد صحيح .

فإن تحققت هذه الشروط مع تباين آراء الفقهاء في تفصيلاتها استحققت الزوجة النفقة ، وهذا هو المقياس الذي تعرف به الزوجة التي تستحق النفقة .

٢ — زوجات اختلف الرأى فيهن

وتباينت حولهن مذاهب الفقهاء :

في هذه المسألة نريد أن نتعرف على نوع آخر من الزوجات ، عقد الزوج عليها ولكن الفقهاء اختلفوا في استحقاقها النفقة :

فمنهم من قال : إنها تستحق النفقة على الإطلاق ، ومنهم من منع ، ومنهم من فصل القول في ذلك ، ومن هؤلاء الزوجات :

ولكن يمكن الانتفاع بها في الخدمة ، أو الموانسة ، فقد اختلف فيها المذهب الحنفي .

فقال أبو حنيفة ومحمد : لا تجب على الزوج نفقتها ولو كان قد احتبسها في داره ، لأن احتباسها حيثئذ كعدمه ، وعللوا ذلك بأن هذا الاحتباس لا يؤدي إلى المقصود منه ، وهو الاستمتاع والمعاشرة الزوجية ، وذلك لعدم قبول المحل لذلك .

وقال أبو يوسف : إن الزوجة الصغيرة التي لا يشتهها الرجل ، متى سلمت نفسها لزوجها ، كان له أن يمسكها في بيته لخدمته والانتفاع بها ، كما يكون له الامتناع عن قبولها ، فإن أمسكها فلها النفقة ، لأنه بذلك قد انتفع منها ورضي بهذا التسليم القاصر .

وإن لم يمسكها في داره ، بل بقيت عند أبيها لم تجب عليه نفقتها^(١) .

وإنني أرى أن مذهب أبي يوسف في تلك المسألة هو الأرجح والأولى بالأخذ به وذلك لأنه يحمل العدل والإنصاف ، ولأنه يتمشى مع روح الأدلة الشرعية التي توجب النفقة للزوجة عند احتباسها .

إذ كيف يعقل أن تسلم الزوجة نفسها لزوجها وتبقى في بيته

(١) يراجع في مذهب الحنفية :

المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٧ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ١٩ .

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٤ .

في ذلك مثل المريضة في وجوب النفقة لها^(١) .

٣ - مذهب المالكية : ذهب الإمام مالك إلى أنه ليس

على الزوج نفقة الزوجة الصغيرة ، حتى تبلغ وتطبق المعاشرة
كأن الإمام مالكا رضي الله عنه قد علل عدم وجوب النفقة
للزوجة الصغيرة ، بعدم إمكانية معاشرتها وأنها لا تطبق
المعاشرة ، وهم بذلك قد سوا بين الصغيرة في جميع أحوالها ،
سواء كانت تستطيع الخدمة في بيت زوجها أو لا تستطيع ،
وأصبح المانع مقصوراً عندهم على عدم إمكانية المعاشرة لها .

٤ - مذهب الحنابلة : ذهب الحنابلة إلى أنه لا تجب

نفقة الزوجة الصغيرة التي لا تطبق الوطء ولا تصلح لمعاشرة
الزوج لها ، فهم بذلك يعللون عدم وجوب النفقة للزوجة
الصغيرة بعدم إمكانية استيفاء الزوج حقه منها .

وقال ابن قدامة في ذلك : إن الصغيرة في مثل هذه الحالة
بمنزلة الناشرة ، لأنها لم تسلم الواجب عليها فلا يجب تسليم
ما في مقابلته من النفقة ، لأنها وجبت في مقابلة التمكن ولم
يحصل منها ذلك^(٢) .

وقال ابن حزم الظاهري : إن النفقة تجب للزوجة من

حين العقد ، حتى وإن كانت في المهد ، وسواء أكانت يتيمة
أم ذات أب ، غنية أم فقيرة انتقلت معه أم لم تنتقل .

(١) المجموع للنووي ، ج ١٨ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٢٥٩ .

كشف القناع ، ج ٥ ص ٤٧١ .

نستطيع أن نقسم الزوجات في هذا المقام إلى ثلاثة أنواع :
 في الناحية ونحن نريد أن نبين تفصيلات هذا الموضوع
 فكيف حدث ذلك ؟ وكيف فصله الفقهاء ؟
 الشروط في زوجة أخرى ولا تستحق النفقة .
 السابقة فقد تنافرت الشروط في امرأة وتستحق النفقة ، وقد تنافرت
 من الزوجات لا تستحق النفقة وربما تنافرت فيها الشروط
 الزوجات تستحق النفقة وقد تنافرت فيها الشروط السابقة ؟ ومن
 ولا أن نريد أن نقول ما سبق إجماله فبين تفصيلات من
 هذه المسألة وتفصيلاتها .
 تحقيق معه آثار الزوجية ، على خلاف بين الفقهاء في فروج
 زوجها عند احتسابها وتكثيرها من زوجها تستحق النفقة من
 وبما أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الزوجة تستحق النفقة من
 كان الحديث عن حق الزوجة على العموم في وجوب النفقة ، حيث
 النفقة ، وبما آراء الفقهاء وملاحقهم في ذلك عمومًا ، حيث
 أسباب وجوب النفقة للزوجة ، بمعنى أنه متى تستحق الزوجة
 سبق إجماله ، حيث إننا في الموضوع السابق كما نتحدث عن
 في هذا الموضوع نريد أن نعرف على تفصيل جديد لا

زوجات لا تستحقها

زوجات تستحق النفقة

البحث الثاني

٢ - **مذهب المالكية :** وقال المالكية : لا تجب على الزوج نفقة زوجته إذا كان صغيراً لا يستطيع المعاشرة الزوجية وكانت الزوجة كبيرة صالحة للمعاشرة الزوجية .
وعلل المالكية مذهبهم بأن مجرد التمكين من الزوجة غير كاف ولا أثر له مادام العجز الطبيعي متحققاً من الزوج .
ثم يقول المالكية وهم يستدلون على مذهبهم هذا : بأن الصغير غير مكلف وبالتالي لا تجب عليه النفقة ، والقول بتكليف ولي الزوج الصغير بدفع نفقة زوجته قول لا دليل عليه^(١) .

المقارنة ووالترجيح :

وإنني أرى أن الأخذ بما ذهب إليه جمهور الفقهاء في تلك المسألة هو الأولى والأوفق ، وذلك لما يلي :

١ - لأنه يتمشى مع عدل الله ورحمته حيث إن الزوجة مادامت قد سلمت نفسها لزوجها وهي مطيقة للمعاشرة الزوجية وعلى استعداد لها ، فإن العدل يقتضي أنها أولى بأخذ حقها مادامت قد احتبست لحق الزوج .

٢ - أن ما ذهب إليه الجمهور قد استندوا فيه إلى أدلة صحيحة : هي أدلة وجوب النفقة على الزوج لزوجته عموماً ، سواء أكانت أدلة من القرآن أم من السنة النبوية المشرفة ■ أم بإجماع علماء المسلمين .

٣ - إن قول المالكية : بأن مجرد التمكين من جهتها

(١) الملونة الكبرى ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

الصغير أرش الجناية مثلاً فهذا أمر واجب ، وقد قام الولي بدفعه نيابة عن الصغير فكيف نقول : إن تكليف الولي بدفع النفقة عن الصغير أمر لا دليل عليه وهو الذي يمكن قياسه على دفع أرش الجناية عن الصغير .

كذلك فقد ثبت أن ولي الصغير يجب عليه أن يدفع عنه الزكاة ، ولكن مع اختلاف الفقهاء في ذلك ، ودليل من أجاز ذلك هو حديث الرسول ﷺ : «من ولي يتيماً له مال فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» .

إذاً فالأخذ بما ذهب إليه الجمهور في تلك الحالة وهو وجوب نفقة الزوجة إذا كان زوجها صغيراً وكانت كبيرة وسلمت نفسها لزوجها ، هو الأولى والأوفق ، بل والأرق بمصالح الناس ؛ والله أعلم .

٢ - الزوجة الناشز :

ويعرف الفقهاء الزوجة الناشز بأنها هي التي خرجت من بيت زوجها بدون مبرر شرعي وبدون إذنه ، أو امتنعت عن الانتقال إليه بغير حق أو منعه من دخول بيتها الذي تملكه ويقيم معها فيه بدون أن يسبق منها طلب تحويلها إلى بيت له ، أو امتنعت من فراشه أو رفضت السفر معه .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الزوجة الناشز لا تستحق النفقة مدة نشوزها^(١) ، فإن عادت إلى طاعة زوجها ، عادت لها

(١) المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .

الإسلام فإن نفقتها تسقط ، فإن عادت إلى الإسلام عادت إليها النفقة .

لأن ردتها عن الإسلام قد أسقطت حقها في النفقة ، فإن عادت إلى الإسلام ، عاد حقها في النفقة .

٤ — الزوجة المحبوسة :

إذا حبست الزوجة بسبب من الأسباب ، أو في حق لغير الزوج ولو كان الحبس ظلماً ، فقد ذهب فقهاء الحنفية والشافعية إلى أنه لا نفقة لها مدة الحبس .

وعملوا ذلك بأن حق الزوج قد فات بسبب لا دخل له فيه ولأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهتها فسقط لذلك حقها في النفقة .

وأما إذا كان حبس الزوجة في حق لزوجها فلا تسقط نفقتها لأن فوات الاحتباس إنما جاء بسبب من جهة الزوج ولا ذنب لها فيه ، فلا تسقط نفقتها .

ومثل ذلك ما إذا كان الزوج هو المحبوس ، فإن نفقة الزوجة لا تسقط سواء كان حبسه في حق لأجنبي أو للزوجة^(١) وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية أيضاً^(٢) .

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٧ ص ٥٧٨ .

بدائع الصنائع ، ج ٤ ص ٢٠ .

مغني المحتاج للخطيب ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٢) حاشية الدروري ، ج ٢ ص ٥١٧ .

المالكية ، ويشترط الحنابلة أن يكون سفر الزوجة في الوقت الواجب ومن الميقات ، ويعللون ذلك بأن النفقة واجبة للزوجة إذا سافرت للحج الواجب ، لأنها فعلت ذلك لأجل الفرض الواجب عليها شرعاً ، وهذا يشبه صيامها في رمضان فإنه لا يسقط نفقتها .

وأما إذا كان سفر المرأة لغير فريضة الحج ، بأن أدت الفريضة من قبل ، وسافرت بدون زوجها ، أو بدون إذنه فلا نفقة لها باتفاق جميع الفقهاء .

وعللوا سقوط نفقة الزوجة في تلك الحالة : بأنها ليست معذورة في ذلك السفر ، وأنها عندما خرجت مسافرة بغير إذن زوجها ، فقد صارت ناشراً ، والناشر لا نفقة لها باتفاق الجميع ؛ والله أعلم .

٦ — الزوجة العاملة :

الزوجة العاملة هي التي تعمل في وظيفة أو حرفة من الحرف ، والحديث عن نفقة الزوجة العاملة يتناول حكم أخذها للنفقة مع عملها ، أم أن العمل للمرأة وهي زوجة يتسبب في حرمانها من نفقة الزوجية ، ثم هل يشترط لعمل المرأة أن يأذن لها زوجها في العمل ؟ أم يجوز أن تعمل بدون إذنه ؟ نتناول تلك النقاط بشيء من التفصيل :

أما عن إذن الزوج للزوجة في العمل ، فهذا مما أجمع عليه الفقهاء .

احتباس الزوجة وبقاءها في بيت زوجها شرط من شروط الإنفاق ، بل هو الشرط الأساسي ، فإن رفضت الزوجة الامتثال لأمر زوجها ولم تترك العمل ولم تعد للقرار في البيت ، فإن نفقتها تسقط .

ولم يفرق الفقهاء بين عمل وآخر ، بل إنهم قد ربطوا الأمر في كل ذلك بموافقة الزوج ورضاه « فإن لم يرض لها العمل خارج البيت حتى وإن كان العمل من الأعمال الضرورية للمجتمع كالطبية والقابلة مثلاً فلا تستحق الزوجة النفقة إذا خالفت الزوج »^(١) .

والحق أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البيان والتفصيل ، فهناك فرق بين علم الزوج مسبقاً بعمل الزوجة حين العقد أو أنها اشترطت عليه ألا تترك عملها ، وبين الزوج الذي لا يعلم بذلك .

فإن علم الزوج من حين العقد ولم يشترط على زوجته ترك العمل ، فلا حق له في أن يطلب منها ترك عملها ، خصوصاً إذا كان عملها عملاً شريفاً يناسب وقارها وعفافها وليس فيه اختلاط مهين للمرأة أو مشقة أو تبذل أو ماشابه ذلك ، فإن كانت المرأة تعمل مع النساء في التدريس أو الطب أو خدمات الرعاية الاجتماعية وعلم الزوج مسبقاً بذلك فليس له الحق في منعها ، لأن رضاه بالعقد عليها مع علمه بعلمها هو موافقة

(١) المبسوط للرخسي ، ج ٥ ص ١٨٦ .

حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٧٨ .

فالإسلام حين أراد من المرأة أن تتفرغ للأمومة وأعبائها ،
 وألزم الزوج أو الولي بالإنفاق عليها ، إنما شرع ذلك صوتاً
 لكرامتها وشرفها وحفظاً لها من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم ،
 لتظل لها سمعتها الكريمة النظيفة في المجتمع ، ولتظهر آثار
 ذلك في انتظام شؤون البيت ، وتربية النشء الجديد تربية سليمة
 حسنة ، ليكونوا قدوة ينتفع بهم المجتمع ؛ والله أعلم .

المبحث الثالث

كيف تقدر نفقة الزوجة

ونحن نعرض لموضوع النفقة من البداية قدمنا من الأدلة
 الشرعية ثبوت حق الزوجة في النفقة آيات من القرآن الكريم
 وأحاديث للنبي ﷺ منها :

قوله تعالى : ﴿لَيْنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ
 فَلَيْنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (١) الآية .
 وعرضنا كذلك لحديث النبي ﷺ عندما اشتكت إليه هند
 زوجة أبي سفيان بأن زوجها لا يعطيها ما يكفيها ولدها
 بالمعروف ، فقال لها النبي ﷺ : «خذي ما يكفيك وولديك
 بالمعروف» .

(١) سورة الطلاق : آية ٧ .

٣ — مذهب الحنفية^(١) :

وذهب الحنفية إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين ، وأنها مقدرة بما يكفي الزوجة لأن الكفاية تختلف باختلاف الناس واختلاف الأزمنة والأمكنة .

٤ — مذهب الحنابلة :

وذهب الحنابلة إلى أن الأمر في تقدير النفقة للزوجة يرجع إلى اجتهاد الحاكم أو نائبه إن لم يتراضيا على شيء معين ، فيفرض للمرأة قدر كفايتها من الخبز والإدام ، ويفرض للموسر قدر حاجتها ، وللمعسرة تحت المعسر قدر كفايتها ، والمتوسطة تحت المتوسط من أوسطه^(٢) .

وهذا يكون فقهاء الشافعية وحدهم هم الذين قالوا : إن النفقة للزوجة مقدرة بنفسها ولا يرجع في تقديرها لحال المرأة ، وذلك لأن النساء لو فتح لهن الباب للكفاية من غير تقدير لوقع التنازع ويات من الصعب كفاية النساء من المال والإنفاق . ويكون بقية فقهاء المذاهب الثلاثة : الأحناف والمالكية والحنابلة قد ذهبوا إلى أن النفقة غير مقدرة بمقدار معين وإنما تقدر بما يكفي الزوجة ، مع مراعاة حال الزوج واختلاف الأزمنة والأمكنة .

(١) المبسوط للسرخسي ، ج ٥ ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) كشف القناع على متن الإقناع ، ج ٥ ص ٤٦٠ .

الشرح الكبير للمقديسي ، ج ٩ ص ٢٣٣ .

إليها دليل واضح على أن النفقة تقدر بقدر الكفاية .
وقد رد أصحاب هذا الرأي على الشافعية في قولهم : إن
النفقة تقاس على الكفاية في التقدير ، وقالوا : إن هذا لا يصح
لأن الكفاية لا تختلف باليسار والإعسار ولا هي مقدرة
بالكفاية ، وإنما اعتبرها الشرع بها في الجنس دون القدر ولهذا
لا يجب فيها الأدم^(١) .

ومما لا شك فيه أن الأخذ بما ذهب إليه أصحاب المذاهب
الثلاثة هو الأولى والأرجح .

وذلك لقوة الدليل ، ولأنه الأنسب لمصالح الناس والأيسر في
التقدير ، ولأنه الأنسب خصوصاً مع اختلاف الأزمنة والأمكنة
واختلاف حال الناس من عصر إلى عصر ومن مكان إلى
مكان .

ثم إن الأخذ بأن النفقة تقدر بالكفاية ، ليس فيه ضرر
ولا ضرار بأحد الزوجين .

والأخذ بقول النبي ﷺ — هـند : «خذي ما يكفيك
وولديك بالمعروف» إنما أخذ به بعض فقهاء الشافعية ، فقد
قال الأوزاعي : لا أعرف لإمامنا رضي الله عنه سلفاً في التقدير
بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت : الصواب أنها بالمعروف تأسيساً
واتباعاً^(٢) .

(١) الهداية شرح بداية المبتدي ، ج ٢ ص ٤٠ .

بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٤١ .

(٢) معني المحتاج ، ج ٣ ص ٤٢٦ .

ومنهم من خص الطعام بأصناف معينة بدون النظر إلى ما يقتات في البلد التي يعيش فيها الزوجان ؛ ونفصل مذاهب الفقهاء على النحو التالي :

١ - مذهب الجمهور : المالكية والحنفية والشافعية :

ذهب الجمهور إلى أن الواجب من الطعام في نفقة الزوجة ، هو غالب قوت البلد الذي يعيش الزوجان فيه ، سواء كان ذلك من الحنطة أو الشعير أو التمر أو غيره ، ويجب كذلك للزوجة ما يلزم الطعام من قوت وإدام ونحو ذلك مما يلزم للحياة العادية ، وأن يكون ذلك من غالب قوت البلد أيضاً .

ولكن الفقهاء اختلفوا فيما ليس قوتاً ، مثل الفاكهة وبعض الخضروات وغير ذلك مما يعد من الكماليات أو ليس ضرورياً للحياة العادية .

قال المالكية : لا يجب على الزوج ما ليس من الطعام الضروري ، مثل الفاكهة وغير ذلك .

وقال الحنفية : إن الواجب على الزوج الطعام الضروري وغيره من الفاكهة والخضروات والمواد الدهنية مما يحتاجه الطعام ولا يستغني عنه الإنسان ، وإن كان غير ضروري للحياة إلا أن الطعام يحتاجه .

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه ، بقوله تعالى : **﴿وعاشروهن بالمعروف﴾** .

وقول النبي ﷺ لهند : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» . فالمعروف هنا : هو ما يقتاتاه الناس ويكون في

اعطى الزوج الزوجة بدل الخبز ، حباً أو دقيقاً مثلاً ، جاز بتراضيهما^(١) .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه فقهاء الحنابلة من وجوب إعطاء الزوجة الطعام مصنّعاً ، فلا تحتاج الزوجة معه إلى بذل جهد أو تعب في تصنيعه ، هو الأولى بالقبول لأنه يناسب حال الزوجية ، وهو أكثر مراعاة الحال الزوجية فلا يكلفها المشقة والتعب .

ومن ناحية ثانية فإن مذهب الحنابلة قد جمع أيضاً مذهب الجمهور ، عندما أجاز أن يعطي الزوج زوجته الطعام من الحبوب أو غيرها ، بتراضيهما .

ولو أخذنا بما ذهب إليه الجمهور من أن الطعام الواجب في النفقة ، هو من غالب قوت البلد لأدى ذلك إلى مشقة على الزوج والزوجة معاً .

إذ قد يحدث أن يكون الزوج لا يستطيع أن يوفر ما يقتات به أهل البلد من الحبوب ، فكان فيه المشقة عليه ، وربما كانت الزوجة لا تستطيع الطعام باستمرار من طعام أهل البلد ، فكان التراضي بينهما على طعام يناسبها أو يناسب أحدهما بالتراضي بينهما ، هو الأولى والأنسب لمصلحة الزوجين ؛ والله أعلم .

الكسوة الواجبة للزوجة في النفقة :

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب الكسوة ضمن النفقة

(١) المغني والشرح الكبير ، ج ٨ ص ١٩٧ .

ما تحتاجه الزوجة للعود والنوم وما إلى ذلك^(١) .

٤ — وقال الحنابلة : إن الكسوة تجب للزوجة باعتبار كفايتها ، ويرجع تقديرها إلى اجتهاد الحاكم على قدر يسر الزوج والزوجة وعسرهما ، وما جرت عادة أمثالهما به^(٢) .

٥ — وقال أهل الظاهر : إن الكسوة تجب على الزوج لزوجته بحسب حال الزوج في يساره وإعساره^(٣) .

هذه هي نظرة الفقهاء عند مراعاة تحديد الكسوة وتقديرها ، ويلاحظ أنهم جميعاً اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج من اليسار والإعسار وحال الزوجة من الكفاية في محدود ذلك حتى لا يكون هناك ظلم لطرف لحساب الطرف الآخر .

ويلاحظ أيضاً أن أهل الظاهر وحدهم الذين قالوا بوجوب مراعاة حال الزوج فقط ، على اعتبار أن الزوج هو الذي يقدم الكسوة والنفقة للزوجة ، لذا وجب مراعاة حاله هو فقط دون مراعاة حال المرأة .

وإنني أرى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأولى والأرجح حيث إنه يراعى حال الزوج وحال الزوجة بدون هضم أو ظلم لواحد منهم لحساب الآخر ، وهو يتمشى مع الكفاية والمعروف الذي أمر به الرسول — ﷺ — عندما قال لهند زوج أبي سفيان : «خذي ما يكفيك أنت وولدك بالمعروف» .

(١) مغني المحتاج ، ج ٢ ص ١٢٩ .

(٢) الشرح الكبير للمقديسي ، ج ٩ ص ٢٣٥ .

(٣) المحلى لابن حزم ، ج ١٠ ص ٨٩ .

• في خروجهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

• في خروجهم من بيتهم

فخرجوا من بيتهم من بيتهم من بيتهم

على الزوج أن ينفذ لها ما وعد ، بصرف النظر عن حال المرأة ومكانتها^(١) .

٢ — **وذهب الحنفية والحنابلة** : إلى أنه يجب أن يكون مسكن الزوجة بقدر حال الزوج والزوجة من اليسار والإعسار ، وأن يكثرن المسكن خالياً من أهله وأهلها وغيرهم إلا إذا رضيت الزوجة بذلك ، لأنه واجب لها على الدوام « فهي التي ترضى بالسكنى مع أهله » أو لا ترضى^(٢) .

٣ — **وذهب الشافعية** : إلى أنه يجب أن يراعى في مسكن الزوجية حال الزوجة بأن يكون المسكن لائقاً بها عادة من سعة أو ضيق ، لأنها لا تملك الانتقال منه ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ **ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن** ﴾ بخلاف الطعام والكسوة حيث روعي فيهما حال الزوج^(٣) .

هذه هي مذاهب الفقهاء فيما يجب أن يراعى في مسكن الزوجية وهم جميعاً قد اتفقوا على أنه يجب أن يراعى حال الزوج والزوجة عند إعداد المسكن ، وهذه عدالة اتسمت بها الشريعة الإسلامية في تشريع النفقة وفي غيرها من التشريعات . فمراعاة حال الزوج في المسكن من ناحية العسر واليسر ، أمر حث الشرع عليه « قال الله تعالى : ﴿ **لينفق ذو سعة من سعته** ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ **أسكنوهن من حيث سكنتم** ﴾

(١) حاشية الدسوقي : ج ٢ ص ٥١٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٥٩٩ .

الشرح الكبير للمقديسي : ج ٩ ص ٢٣٦ .

(٣) مغني المحتاج : ج ٣ ص ٤٣٢ .

خادما لأنه مما تحتاج إليه الزوجة^(١) .

أجرة العلاج و ثمن الأدوية : هل يدخل في النفقة الواجبة للزوجة ؟

الله تعالى أوجب على الزوج أن يتفق على زوجته ، وقد فسر الفقهاء النفقة التي أوجبها الله تعالى بأنها تشمل على الطعام والكسوة والسكن ، والخادم إن استطاع الزوج ، واحتاجت الزوجة إلى الخادم ، ولكن هل تشمل النفقة على الدواء والعلاج إن احتاجت الزوجة إلى ذلك ؟ أم أن النفقة تقتصر فقط على ما ورد ذكره ؟

إننا إذا تتبعنا مذاهب الفقهاء في ذلك نجد أنهم لم يوجبوا على الزوج نفقات العلاج والأدوية ، فنجد أن فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية قد صرحوا بعدم وجوب نفقة الأدوية والعلاج للزوجة ضمن النفقة الواجبة للزوجة ، وكذلك لا تجب للزوجة أجرة الطبيب و ثمن الأدوية عند فقهاء الحنابلة .

وهناك سؤال يجب أن يطرح في هذا المقام ، ألا وهو : هل الدواء والعلاج يعد من الحاجات الضرورية لها أم أنه لا يعد من ضروريات الحياة ؟ .

إن تصريح الفقهاء بعدم وجوب أجرة الأدوية والعلاج ضمن النفقة الواجبة للزوجة على زوجها ، إنما جاء لأنهم اعتبروا أن

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٨٨ .

مغني المحتاج ، ج ٣ ص ٤٣٧ .

المغني لابن قدامة ، ج ٨ ص ٣٠٠ .

حاشية الدسوقي ، ج ٧ ص ٥١٠ .

الفصل الثالث

الحق الثالث من حقوق الزوجة

العدل

تنقسم حقوق الزوجة إلى قسمين :

١ — حقوق مالية .

٢ — وحقوق غير مالية .

أما الحقوق المالية فتشمل المهر والنفقة .

وأما الحقوق غير المالية فكثيرة : منها العدل ، وثبوت

النسب ، والذمة المالية وغير ذلك .

وقد انتهينا من بيان الحقوق المالية وهي المهر والمنفعة .

وسوف نبحت إن شاء الله الحقوق غير المالية ونبدأ منها

بالعدل .

والعدل للزوجتين يعني العدل في تقسيم أيام وجود الزوج عند كل واحدة ، بمعنى أن يعدل فلا يزيد هذه أياما على حساب الزوجة الأخرى .

فما معنى العدل بالنسبة للزوجة الواحدة إذا ؟ لاشك أن للعدل مع وجود الزوجة حالات كثيرة منها :
أنه يجب على الزوج أن يكون أميناً مع زوجته ، فيطعمها مما يأكل ويكسوها بما يليق بها وأن يسكنها بما هو في طاقته .

ومن أسس العدل في المعاملة للزوجة : أن يعاملها بالمعروف ولا يؤذيها في القول ولا في الفعل^(١) .

أنواع العدل :

كما سبق وبيننا فإن الزوج مطالب بالعدل سواء كان له أكثر من امرأة أو كان له امرأة واحدة .
فنجد أن العدل هنا قد تشعب إلى قسمين وإن كانت حقيقته واحدة :

القسم الأول : عدل الزوج الذي له زوجة واحدة :
قلنا : إن هذا يعني أن الزوج يعدل في معاملة زوجته في مأكلها ومشربها وملبسها ومسكنها وحسن معاملتها في القول والفعل .

(١) شرح فتح القدير ، ج ٢ ص ٥١٦ .

حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٣٤٠ .

في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن ، كما جاء في قول أحمد في رجل له امرأتان ۖ له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والسكنى إذا كانت الأخرى في كفاية^(١) .

وذهب الحنفية إلى أن الزوج يجب عليه أن يسوي بين زوجاته في المأكل والملبس والسكن ، فإن فضل واحدة على غيرها في شيء كان آثماً .

ومذهب الحنفية هذا مبني على أساس أن النفقة تكون على حساب الزوج وحده ، ولذا وجب عليه العدل والتسوية بين زوجاته^(٢) .

وأما من قال بأن الزوج لا يجب عليه أن يسوي بين زوجاته فذلك مبني على القول بأن النفقة على حسب حالهما معاً ، فلا يجب على الزوج التسوية بينهما إن اختلفت درجاتهن يساراً وإعساراً ، بل له أن يزيد نفقة الموسرة على المعسرة ، وهل العدل بين الزوجات والمساواة بينهما يستلزم أن يسوي الزوج بين زوجاته في الحب والميل القلبي ؟ .

الحق أن ذلك لا يدخل تحت أسس العدل والتسوية الواجبة من الزوج لزوجاته ، لأنه ليس في مقدور الزوج ولا يدخل تحت طاقة البشر ، وإنما هو حالة طبيعية في النفس تنبعث من الإنسان بلا إرادة منه .

(١) المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٣٠٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

المدة التي يجب فيها العدل بين الزوجات :

لا يوجد زمن مقدر للمدة التي يجب أن يقيمها الزوج عند كل واحدة من زوجاته ، بل قد تركت الشريعة ذلك لظروف الزوج وتقديره ، فهو الذي يقدر المدة ، إن شاء جعلها يوماً فيوماً فذلك أقل القسم ، وإن شاء جعلها يومين أو ثلاثة ، ولكن الأولى ألا تزيد المدة عن سبعة أيام حتى لا تطول الوحشة على زوجاته .

ولكن عندما يريد الزوج أن يبدأ القسم هل تعيين الزوجة التي يبدأ بها راجع إلى اختيار الزوج ؟ أم أن ذلك لا يجوز إلا بالقرعة بين الزوجات ؟

قال فقهاء الحنفية : إذا عين الزوج مدة القسم بين زوجاته كان له أن يبدأ بمن شاء^(١) .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : إنه لا يجوز للزوج إذا كان عنده نسوة أن يتبدىء بواحدة منهن إلا بقرعة ، وذلك لأن البداءة بها تفضيل لها مع أن التسوية بينهن واجبة ، وهن متساويات في الحق^(٢) .

(١) شرح بداية المبتدئ ، ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) تكملة المجموع ، ج ١٦ ص ٤٣٢ .

مغني المحتاج ١١ ج ٣ ص ٢٥٥ .

حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٣٤١ .

المغني لابن قدامة ، ج ٧ ص ٣٠١ .

جديدة وعنده زوجات أخريات .

ذهب الجمهور : وهم المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى أن الزوج إذا تزوج زوجة جديدة ، وعنده زوجات أخريات خصها بسبعة أيام بلا قضاء إن كانت بكرًا ، وإن كانت ثيبًا خيرها أن يخصها بثلاثة أيام ، وبين أن يقدم لها سبعة أيام ويقضيها في حق الباقيات ، ولعل السر في ذلك أن البكر حياؤها أكثر فاحتاجت إلى أن يقسم لها سبعة أيام لها ولا قضاء عليه لزوجته القديمة .

ودليل الجمهور على ذلك هو ما روى عن أنس رضي الله عنه ، أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«للبكر سبعة أيام والثيب ثلاثة أيام ثم يعود إلى نسائه»^(١) . رواه مسلم

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لما تزوجها قام عندها ثلاثة أيام وقال : «إنه ليس بك هوان على أهلك فإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي» رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

وفي رواية لمسلم : «وإن شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث» وهذا لأن الثيب تستطيع أن تتحمل سرعة فراق الزوج لها ، لأنها خبرت الزواج من قبل .
وأما البكر الجديدة فقد تنفر وتستوحش أول الأمر ، فلذا

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٤٩٠ .

نيل الأوطار : ج ٦ ص ٢٤١ .

يريد السفر إلى جهة من الجهات له أن يختار من زوجاته الزوجة التي يريدتها هو ، بمعنى أن الحنفية يعطون الزوج الحق في أن يختار من يشاء من زوجاته بدون نظر أو اعتبار إلى من يختار . وعلل الحنفية ذلك بأن الزوج هو الذي يقدر مشقة السفر التي تحتاج إلى الجهد والتعب وقوة التحمل ، وبالتالي هو الذي يعرف من يصلح من زوجاته ومن لا يصلح منهن ، وربما كان الزوج أعلم بمن تستطيع مساعدته في غربته من زوجاته ، أو كان أخذ بعضهن فيه من الفتنة ما يضره إن أخذها في سفره ، ويرى الحنفية أن الزوج إن سافر بإحدى زوجاته لا تحتسب مدة سفرها من أيام دورها ، لأن مدة السفر لا تدخل تحت القسم الواجب ، ولأن للزوج أن يسافر وحده بدون زوجاته .

هذا هو الحكم عند الحنفية وإن كان الأفضل عندهم أن يقرع من يريد السفر من نسائه ، فيسافر بمن تخرج لها القرعة اقتداء بعمل النبي ﷺ في ذلك ، ولكن القرعة بين الزوجات في هذا الأمر غير واجبة على الزوج^(١) .

٢ - مذهب الشافعية والحنابلة : وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على الزوج الذي يريد أن يسافر وعنده أكثر من زوجة أن يقرع بين زوجاته ، فمتى خرجت قرعتها سافر بها ، أو أن يرضي جميع الزوجات عن الزوجة المسافرة بدون قرعة

(١) بدائع الصنائع للكاساني : ج ٢ ص ٣٣٢ .

ورد الحنفية على الشافعية والحنابلة في قولهم بوجوب القرعة بين الزوجات عند سفر الزوج ، أو أن يرضي الزوجات بدون قرعة فقالوا :

إنَّ الزوج لا يجب عليه أن يصطحب أحداً من نسائه معه في سفره ، وعلى ذلك فلا يجب عليه أن يقرع بينهن .
وأجاب الحنفية عن حديث عائشة رضي الله عنها : بأنه محمول على الندب تطييباً لقلوب نسائه ، لا لوجوب ذلك على الزوج .

ولأن مطلق فعله ﷺ لا يقتضي الوجوب إذ أنه عليه الصلاة والسلام ما كان يجب عليه القسم ، لا في السفر ولا في الحضر .

وإني أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في هذه المسألة هو الأولى بالقبول لأنه أقرب إلى عدالة الإسلام ولأنه يحمل العدل والرحمة للزوجة خصوصاً عند سفر الزوج وغيبته عنها ، فلا تشعر بجور أو تميز ، خصوصاً وأن القرعة أو رضا الزوجات أمر سنه رسول الله ﷺ وشرعه وهو لا يكلف الزوج شيئاً بل سوف تستفيد منه الزوجات جميعاً ، ويستفيد منه الزوج أيضاً ؛ والله أعلم .

القاضي ما تدعيه الزوجة أنه القاضي بالقبول أو عذره بما يراه حتى يعدل في قسمته^(١) .

ويقول الحنفية : إنه لا حق للزوجة في طلب التفريق لعدم عدل الزوج في القسم ، ولو طلبت الزوجة ذلك فلا يجيبها القاضي .

وذهب الحنابلة إلى القول بمثل ما قال به الحنفية إلا أن الحنابلة تفرعوا بتلك المسألة واتجهوا بها اتجاه مخالف للحنفية .

فقالوا : إذا تضررت الزوجة فإن القاضي يؤجل لها أربعة أشهر ، فإن دخل بها وعدل الزوج ، وإلا فرق بينهما .

فجعل الحنابلة الزوجة في هذه المسألة كالزوج المولى من زوجته وقاسوا الضرر الذي يقع على الزوجة بالضرر الذي يحدث للزوجة إذا آلى الزوج منها .

فمشاركة الحنابلة للحنفية إنما كانت في عدم تضرر الزوجة ، أما إذا تضررت فإنها تطلب التفريق كالتي آلى منها زوجها^(٢) .

وذهب الشافعية إلى أن القسم غير واجب على الزوج وغير لازم عليه ، فيجوز له تركه إن شاء ولا يعدل فيه ، وليس لزوجاته مطالبته لأن هذه أمور ترجع إلى الطبع ؛ وقد يستغني عنه الزوج .

(١) حاشية ابن عابدين : ج ٣ ص ٢٠٥ .

(٢) المغني لابن قدامة : ج ٧ ص ٢٠٤ .

٥٠٨ م ٤ ج : في قوله تعالى (١)

٥١٠ م ١ ج : في قوله تعالى (٢)

٥٧١ م ٧ ج : في قوله تعالى (٣)

٨٨٣ م ٦١ ج : في قوله تعالى (٤)

١٠٣٥ م ٨ ج : في قوله تعالى (٥)

الذي لا روح إلا أن الحقيقة ذهب الحقيقة - ١

: هذه المسألة في الحقيقة

٥ : في قوله تعالى (١)

٥ : في قوله تعالى (٢)

٥ : في قوله تعالى (٣)

٥ : في قوله تعالى (٤)

: حكم العدل بين الرجل والمرأة

٥ : في قوله تعالى (١)

٥ : في قوله تعالى (٢)

٥ : في قوله تعالى (٣)

٥ : في قوله تعالى (٤)

٥ : في قوله تعالى (٥)

٥ : في قوله تعالى (٦)

٥ : في قوله تعالى (٧)

٥ : في قوله تعالى (٨)

٥ : في قوله تعالى (٩)

الباب الثاني

حقوق الزوج

حقوق الزوج

القسم الثاني من الحقوق هو حقوق الزوج على زوجته ، وقد سبق وبيننا القسم الأول من الحقوق ، وهو حقوق الزوجة على زوجها .

وتقديم حقوق الزوجة جاء أولاً لأن الرجل هو المطلب بالبذل والعطاء ، فهذه وظيفته ومكانته ، والرجل مطالب بأن يبني بيته أولاً ، ولا يكون ذلك إلا بالزواج والبذل للزوجة من جميع جوانب البذل .

عندما يعقد عليها : يقدم لها المهر ، كدليل على تقديره لها ومدى ماها عنده من مكانة جعلته يبذل لها أعز ما يملك وهو المال .

ثم بعد بناء الزوج بزوجته تكون الزوجة في بيت الزوجية ، وهنا فإن الزوج مطالب بالإتفاق على زوجته ، حقاً واجباً لها كفلته الشريعة الإسلامية .

ولذا كان من الطبيعي أن تقدم أولاً حقوق الزوجة على زوجها باعتبار أن ذلك يمثل البداية الطبيعية لترتيب وجود تلك الحقوق .

وهناك من الأسباب الأخرى ما يدعو إلى تقديم حقوق الزوجة ، ألا وهو أن الزوجة أحق بالتقديم لأن الزوج يقدم لها كل شيء ، فالرجل دائماً هو الذي يعطي .

تلك لمحة سريعة ، قصدت بها أن أبين سبب تقديم

٥٣٨ ص ٨ ج ٢ : تاريخ السيرة (١)

منه إذا بقيت في الدنيا إلى أن يفرج أمرها إلى أن يفرجها ، وخرجها
من من يخرجها إذا أخرجها إلى أن يفرجها .

٥٣٨ ص ٨ ج ٢ : تاريخ السيرة (١)

منه إذا بقيت في الدنيا إلى أن يفرج أمرها إلى أن يفرجها ، وخرجها
من من يخرجها إذا أخرجها إلى أن يفرجها .

٥٣٨ ص ٨ ج ٢ : تاريخ السيرة (١)

منه إذا بقيت في الدنيا إلى أن يفرج أمرها إلى أن يفرجها ، وخرجها
من من يخرجها إذا أخرجها إلى أن يفرجها .

٥٣٨ ص ٨ ج ٢ : تاريخ السيرة (١)

منه إذا بقيت في الدنيا إلى أن يفرج أمرها إلى أن يفرجها ، وخرجها
من من يخرجها إذا أخرجها إلى أن يفرجها .

٥٣٨ ص ٨ ج ٢ : تاريخ السيرة (١)

عند الله
في الخروج إلى الله

البحث الثالث

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

للمعروف بالله وأعلم .
 عليه ما روح الروحي يؤدي حيث ، المحرور من روحه ، وبعد وفاة المرأة
 صيانة المسألة تلك في أيضاً أكتية المسألة عند أخذ الألف وفي
 . والسكن من أهم مقاصد الروح الروح .
 وهو أيضاً يؤدي إلى عدم تعطيل مقاصد الروح ، فالمشقة
 نفسها .

حيث أنه يصون المرأة كرامة الروح في أن تدفع الضرر عن

على الروح الروح . ومصلحة الروح . ومصلحة الروح .
 الأولى هو المسألة في هذه المسألة إلى ما ذهب إلى أني وأبني

ميرزا تطلب الروح به حتى التفريق .
 غير لازم على الروح فله تركه أن شاء ، وإن تركه فلا يعد ذلك
 القسم . القسم أن أساساً على هذا منهم هذا على أساس أن القسم
 الروح التفريق عند عدم الروح في القسم من الروح .

ويفضل

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

زوجها إلا بإذنه ، وذلك باستثناء والديها ومحارمها ولا تدخل
إلا من يرضى عنه زوجها ولا تفعل الزوجة شيئاً من شأنه أن
يبعث الريبة في قلب زوجها من جهتها ، وقد أشار النبي
— ﷺ — إلى ذلك في حجة الوداع عندما قال : «ألا إن
لكم على نساءكم حقاً ولنساءكم عليكم حقاً فحقوقكم عليهن
ألا يوطئن فراشكم من تكرهونه ولا يأذن في بيوتكم من
تكرهونه ، ألا وحققهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن
وطعامهن»^(١) رواه ابن ماجه والترمذي .

القرار في البيت وعلاقته بخدمة المرأة في بيتها :

هل قرار المرأة في البيت يعني أن المرأة مطالبة بالقيام
بجميع الأعمال المنزلية من خدمة زوجها وعجن وطبخ وغسل
وما إلى ذلك ؟ لقد اختلف الفقهاء في تلك المسألة .
قال بعضهم : إن ذلك من واجبات الزوجة نحو زوجها
فعليها أن تقوم بكل شؤون المنزل الداخلية ، وقالوا : إن
الواجبات بين الزوجين في تلك المسألة مقسمة ، فالرجل عليه
واجب والمرأة عليها واجب ، قال الله تعالى : ﴿ولهن مثل
الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ . فالآية هنا
تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها فكلما طولبت
المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

(١) نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٣٧ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

العمل في بيتها ولم يأمر النبي ﷺ علياً أن يحضر لها خادماً ، بل إنه أقر أن خدمة البيت عليها .

وقال جمهور الفقهاء — وهم المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة — ومعهم أهل الظاهر : إن خدمة المرأة وقيامها بجميع أعمال المنزل ليس من الواجب عليها . وعللوا ذلك بأن المعقود عليه من جهة المرأة إنما يتضمن الاستمتاع ولا يتضمن الاستخدام .

وقالوا : إن أساس عقد الزواج هو الاستمتاع المادي والروحي معاً ، وليس الاستخدام وبذل المنافع ، وعلى الزوج أن يقوم بإعداد ما يحتاج المنزل ، والزوجة تتولى الإشراف والترتيب والتدبير ، ثم قالوا : إن قامت الزوجة بالمساعدة في أعمال المنزل والقيام على ما يحتاجه فإنما ذلك من باب تعاون الزوجين ومكارم الأخلاق بينهما وما جرت به العادة في ذلك وليس من باب الواجب .

ورد أصحاب هذا المذهب على من قالوا بوجوب قيام الزوجة بجميع أعمال البيت ، بأن ما قسم به النبي — ﷺ — بين علي وفاطمة إنما كان من باب النذب وعلى ما تجري به العادة ، وليس من باب الوجوب .

الترجيح :

والحق أن الزوجة إذا كانت تستطيع القيام بخدمة البيت بمعنى أنها ليست مريضة أو بها علة فإن خدمة بيتها أمر واجب

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

ف نجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

أن تمتنع .

فالحياة الزوجية يجب أن تقوم على التعاون المخلص بين الزوج وزوجته خصوصاً وأن الزوجة لم يأمرها الشارع بما تعجز عن عمله بل ترك ذلك إلى استطاعتها وإلى تعاونها مع زوجها على إقامة صرح الحياة على تقوى من الله ؛ والله أعلم .

أزواجهن في الخلوة من حديث أو من نجوى ، الملتزمات لحدود الله تعالى التي تكفل صيانة الرباط المقدس الذي يربط بين الزوجين ، وهن أشد إخلاصاً لأزواجهن في السر والعلانية .
وأما القسم الثاني : وهن الناشزات ، وهن الخارجات عن طاعة أزواجهن ، فهذه المرأة الناشز أعطى الله زوجها ولاية تأديبها ومقاومة هذا التشوز ، لأنه إن ترك فسوف يدمر الحياة الزوجية ويحولها إلى حياة لا تطاق « والنشوز مصدر نشز ، وبابه قعد وضرب ، ونشزت المرأة من زوجها : امتنعت عليه ، ونشز الرجل من امرأته : تركها وجفاها .. قال الله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً﴾ .. الآية وأصل النشز : الارتفاع ، يقال نشز من مكانه ، أى : ارتفع ، فنشوز المرأة : عصيانها لزوجها ، وترفعها عليه ، وعدم طاعته .

ولقد شرع الله سبحانه تأديب المرأة عند نشوزها . فقال تعالى : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً﴾^(١) .. الآية .
وقد أجمع الفقهاء على أن هذه الآية تبيح للرجل أن يؤدب

(١) سورة النساء : آية ٣٤ .

بالوسائل التي شرعها الله سبحانه .

ثانياً : وسائل التأديب :

١ — الوسيلة الأولى : الموعظة ، وهي تذكير الزوجة بربها والخوف منه ، وأن معصية الزوج تجلب على المرأة غضب ربها ، حيث يقول الرسول ﷺ : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح» رواه البخاري ومسلم . وغير ذلك مما ورد في تذكير الزوجة ، ويجب على الزوج أيضاً أن ينبه الزوجة للواجب عليها من الطاعة وما لزوجها عليها من حق ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم والعقاب عند الله بالمخالفة والعصيان لزوجها .

ويجب على الزوج كذلك أن يذكر الزوجة بأن النشوز مسقط للنفقة .

٢ — الوسيلة الثانية : الهجر في المضجع :

فإذا وعظ الزوج زوجته ولم ترجع عن النشوز بالوعظ انتقل إلى الهجر ، والهجر في المضجع هو المقصود بقوله تعالى ﴿واهجروهن في المضاجع﴾ ومعناه : هجر فراش الزوجة والبعد عنها ، حتى تترك النشوز وقد فسر الفقهاء الهجر بتفسيرات كثيرة :

منها : أن يترك الزوج فراش الزوجة وألا يضاجعها .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

المرأة وعادت وتركت النشوز وإلا فهناك عند الشقاق كما أمر الله سبحانه ، أن نبعث حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدنا إصلاحا يوفق الله بينهما ويشترط في الضرب ، كما قال الشافعي رضي الله عنه : ألا يكون مبرحاً ولا مدمناً ، ولا يبلغ به حداً . ويتقي الوجه ، فالضرب المبرح : هو الفادح الذي يخشى تلف النفس منه أو تلف عضو أو تشويهه ، فهذا لا يجوز في ضرب التأديب «وأما الضرب المدمي : فهو الذي يخرج فيخرج الدم » .

وأما الضرب المدمن : فهو أن يوالي الزوج الضرب على موضع واحد ، فهذا لا يجوز ، حتى لا يتلف هذا الموضع ، ولأن الضرب يقصد منه التأديب وليس الإلتلاف والإيلام . فيجب أن يتقي الوجه لأنه موضع المحاسن ، ويتقي كذلك المواضع المخوفة التي تتأثر بسرعة في جسم الإنسان . ولا يجوز أن يبلغ بالضرب مقدار أدنى الحدود ، وهو أربعين جلدة .

والعلاج بالضرب لا يلجأ إليه الإنسان إلا عندما تضيق به الحيل . وهو علاج للزوجات الشرسات اللاتي لا تجدي فيهن موعظة ، ولا يصلح مثلهن إلا الضرب .

والمراد بالضرب هنا ليس هو الانتقام ، إنما هو الضرب الرحيم الرفيق ، لأن المقصود به كما سبق هو التأديب وليس الإلتلاف أو الانتقام .

ولكن إذا اكتفى الزوج بالتهديد ونحوه كان أفضل ، لأنه كلما أمكن الوصول إلى الفرض بالإيهام ، كان أفضل ولا يصل

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

على النشوز» (١) .. أ هـ .

هل ترك الزوجة للصلاة من النشوز ؟

هذه مسألة تتصل اتصالاً مباشراً بموضوع النشوز ،
ألا وهي : هل ترك الزوجة للصلاة يعتبر نشوزاً ؟
إن المحافظة على فرائض الصلاة من أولى مهمات الراعي
في البيت حيث يقول الرسول ﷺ : «كلكم راع وكل راع
مسئول عن رعيته» .. إلى أن قال : «والرجل في بيته راع
ومسئول عن رعيته» فكما أن الرجل مسئول عن خروج المرأة
وعن سفرها وعن طاعتها له ، فأولى به أن يكون مسئولاً عن
أدائها لفريضة الصلاة ، حتى يبارك الله لها وحتى تكون قدوة
لأبنائها فيتعودون الصلاة منذ نعومة أظفارهم .

وهل يدخل ترك الصلاة ضمن ولاية التأديب للزوجة ؟ .. نعم
للزوج أن يضرب زوجته على ترك الصلاة وأن يتدرج معها في
ذلك تدرجه في إصلاحها عند النشوز ، بل إن نشوزها عن
عبادة الله أولى ، فكيف يحق للزوج أن يصلح زوجته في شؤونه
الخاصة ومطالب فراشه ۝ ويتركها ناشزاً مع الله تعالى ، إنها
معادلة لا تستقيم فيجب على الزوج إن رأى زوجته لا تصلي
أو لا تصوم بغير عذر ، أن يعظها بالحسنى وعظاً رقيقاً نافعاً
بدون تشدد أو تعنت ، وليكن مرشدك في ذلك قول الله

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ، ج ١٦ ص ٤٤٨ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

نشوز الرجل وأحكامه :

من المسائل التي تتصل بموضوع النشوز ، مسألة نشوز الرجل عن زوجته .

ونشوز الرجل هنا هو إعراض الزوج عن زوجته وإطهاره الخشونة في معاملتها بعد أن كان رقيقاً حسناً في المعاملة .
ويأتي إعراض الزوج عن الزوجة بسبب كبر سنها أو أنها أصبحت لا تلبي حاجاته المختلفة وعلى رأسها مطالب الفراش .

وأصل هذه المسألة : قول الله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾ .. الآية (١) .

وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة على والقسم لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾ .. وفي رواية قالت : هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبيراً أو غيره فيريد فراقها فتقول : أمسكني واقسم لي ما شئت ، قالت : فلا بأس إذا تراضيا . رواه البخاري ومسلم .

(١) سورة النساء : آية ١٢٨ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

ما هي فيه من نعمة وعيش ربما لا تستطيع أن تجد مثله ، وربما لامت نفسها فيما بعد ، أعدت الشريعة نظاماً محكماً ، يبدأ بالوعظ والتوجيه من الزوج والتذكير بفضل الله وحقوق الزوج ، ثم إذا لم يفد ذلك انتقل الزوج إلى أسلوب أشد في التذكير وهو أسلوب يشق كثيراً على المرأة العاقلة أن تتحمله وهو الهجر في المضجع ، وهذا بيان للمرأة بأن ما هي فيه من فتنه وزينة لا يؤثر في الرجل ولا يهمه .

فإذا لم ترجع المرأة بعد ذلك « فقد أباح الله للزوج أن يستخدم أسلوباً أشد ألا وهو الضرب غير المبرح ، وذلك لكي ترجع الزوجة وتحافظ على كيانها وبيتها .

وإن حدث النشوز والنفور من الرجل هذه المرة ، فإن الله لم يترك الحق ليضيع ، فأعطى المرأة الحق وخيرها ، إن كانت تتضرر ولا تستطيع أن تتحمل هذا الصدود من زوجها فقد أعطاها الله حق طلب التطليق فإمشاك بمعروف أو تسريح بإحسان ..

وإذا كانت المرأة بحيث أصبحت لا تلبى حاجة زوجها لضعف أو كبر سن وأصبحت بالتالي تزهد الرجال ، ولا ترغب في الفراش ، وتريد أن تبقى مع زوجها تشریفاً أو إبقاءً على العشرة التي كانت بينهما وتتنازل نظير ذلك عن حقها في المبيت أو غيره ، أو بدون تنازل فتبقى ولها كل حقها فإن ذلك لها ولزوجها ، وهذه عدالة ورعاية لحقوق الزوجين معاً ؛ والله أعلم .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

الفقه الشافعي :

- ١ — اختلاف الحديث «مطبوع بهامش الأم» : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، رواية الربيع بن سليمان « المطبعة الأميرية ببولاق .
- ٢ — الأم : للإمام الشافعي برواية الربيع بن سليمان المرادي .
- ٣ — حاشية الرشدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج مطبوع مع حاشية الشيراملي على نهاية المحتاج : لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشدي المتوفي سنة ١٠٩٦هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٣٥٧هـ) .
- ٤ — حاشية الشيراملي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأبي الضياء نور الدين ابن علي الشيراملي المتوفي ١٠٨٧هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ .
- ٥ — حاشية قليوبي وعميره على شرح جلال الدين المحلي على شرح منهاج الطالبين : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة المتوفي ٩٥٧هـ ، وأحمد ابن أحمد بن سلام القليوبي المتوفي ١٠٦٩هـ .
- ٦ — الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعي : لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفي ١١هـ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٩هـ .
- ٧ — رحمة الأمة في اختلاف الأئمة : لأبي عبد الله محمد ابن عبد الرحمن الدمشقي من علماء القرن الثامن الهجري .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

ف نجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

من أناب إلى ... ﴿١﴾ الآية .
ومن حق الزوج على زوجته كذلك ، أن تحفظه في نفسها
وماله ولأن تمتنع عن أي شيء يضيق به الرجل .
فلا تبدو في صورة يكرهها ولا تعبس في وجهه ، ومن حق
الزوج على زوجته كذلك ، أن يكون الزوج هو القيم على بيت
الزوجية .
وذلك لأن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون قيماً على بيت
الزوجية ، وذلك لأنه أقدر على فهم أمور الحياة وما يصلح
للبيت بحكم اختلافه وصلاته في المجتمع ، والرجل كذلك
أقدر على ضبط عواطفه وتغليب عقله على عاطفته .
تلك صفات ميزت الرجل جعلته أقدر على أن يكون قيماً
على الزوجة وبيت الزوجية ، قال الله تعالى : ﴿وهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ..﴾ (٢) الآية .
ويقول سبحانه : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...﴾ (٣) الآية .
ويقول الرسول ﷺ — : «لو أمرت أحداً أن يسجد
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها»
رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وابن ماجه .
والمرأة المستقيمة هي التي تصون نفسها وتصون بيتها

(١) سورة لقمان : آية ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

والقانتات : هن الطائعات الحافظات للغيب ، أى : اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن فلا يخنه في نفس أو مال ، ومن عظم قدر الطاعة — طاعة المرأة لزوجها — أن قرن الإسلام طاعة الزوجة بإقامة الفرائض وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : «إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها : ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت» رواه أحمد والطبراني .

وبقدر ما تثاب المرأة على طاعة زوجها بقدر ما أعد الله لها من الأجر العظيم عنده ، فقد أوعد الله سبحانه العاصية لزوجها التي لا تطيعه فيما هو طاعة الله بالعذاب الشديد .

فوجد أن أكثر ما يدخل المرأة النار عصيانها لزوجها وكفرانها إحسانه إليها ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحب فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح»^(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم . ولم يترك الشرع حق الطاعة بدون تقييد ، بل جعله حقاً

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ص ٤٩٤ .

المراجع العامة والحديثة

- ١ — أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ، مطبعة أنصار السنة المحمدية .
- ٢ — أسبوع الفقه الإسلامي ، ومهرجان ابن تيمية بدمشق . في المدة من ١٦ إلى ٢١ شوال ١٣٨٠هـ .
- ٣ — العرف والعادة في رأى الفقهاء : عرض نظرية في التشريع الإسلامي : للدكتور أحمد فهمي أبو سنة .
- ٤ — مختصر أحكام المعاملات الشرعية : للشيخ على الخفيف ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠هـ .
- ٥ — المدخل الفقهي العام ، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد : للدكتور مصطفى الزرقا ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٨هـ .
- ٦ — المدخل للفقه الإسلامي : للدكتور محمد سلام مذكور ، دار النهضة العربية ١٩٦٩م .
- ٧ — مصادر الحق في الفقه الإسلامي : الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، ط . دار المعارف ١٩٦٩م .
- ٨ — موسوعة الفقه الإسلامي : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وجمعية الدراسات الإسلامية ١٣٨٩هـ .
- ٩ — الأحوال الشخصية : للشيخ محمد أبي زهرة ، مطبعة دار الفكر العربي ١٩٥٧م .